

A/CONF.94/16

UN LIBRARY

JUN 30 1980



UN/ISA COLLECTION

# المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة :

## المساواة والتنمية والسلام

كوبنهاغن ، الدانمرك  
١٤ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠

تقرير الاجتماع التحضيري الاقليمي للجنة  
الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال المؤقت



## أولا - تنظيم الأعمال

### ١ - المكان والتاريخ

١ - عقد في ماكوتو ، في فنزويلا ، في الفترة من ١٢ الى ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ المؤتمر الاقليمي الثاني لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ، الذي دعا الى عقده الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بهدف تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاقليمية وللتأهب الى المؤتمر العالمي القادم لعقد الامم المتحدة للمرأة .

### ٢ - المشتركون في المؤتمر

٢ - حضر المؤتمر ممثلو الدول التالية الاعضاء في اللجنة : الأرجنتين ، اسبانيا ، اكواادور ، اوروغواي ، البرازيل ، بربادوس ، بنما ، بيرو ، جامايكا ، الجمهورية الدومينيكية ، دومينيكا ، سانت لوسيا ، شيلي ، غرينادا ، فواتيمالا ، غيانا ، فرنسا ، فنزويلا ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

٣ - وحضرت المؤتمر الدول المرتبطة لجزر الهند الغربية بوصفها عضوا منتسبا في اللجنة . وقد ضم وفداهما مثلين لمونتسيرات ، وانتينوا ، وسان كيتس ، وسان فنسنت .

٤ - وكانت مثلة نبي المؤتمر الهيئات التالية الداخلة في منظومة الامم المتحدة : المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ، مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، المقرر الخاص المعني بتأثير وسائل الاتصال الجماهيري ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، البنك الدولي ، برنامج الاغذية العالمي ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ، المركز الديموقراطي لأمريكا اللاتينية ، ومعهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

٥ - وحضر المؤتمر أيضا ممثلون للمنظمات الدولية والحكومية التالية : مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، الاتحاد الكاريبي ، معهد البلدان الأمريكية للعلوم الزراعية ، اللجنة الأمريكية للمرأة والنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية .

(١) القائمة الكاملة بالمشاركين وزعت خلال الاجتماع .

٦ - وحضرت المؤتمر المنظمات فيم الحكومة التالية : الاتحاد العالمي للعمل ، المجلس الدولي النسائي ، الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي ، الاتحاد الدولي للنساء المشتغلات بالمهنة الحرة والتجارية ، الاتحاد الدولي لتنظيم الاسرة ، الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي ، الاتحاد العالمي للنقابات ، لائحة البهاثيين الدولية ، الاتحاد الدولي للنساء المحاميات ، الاتحاد الدولي للجامعات ، الخدمة الاجتماعية الدولية ، الاتحاد العالمي لمنظمات النساء الكاثوليكيات ، المؤتمر الدائم لاتحاد النقابات لعمال امريكا اللاتينية ، اتحاد عمال امريكا اللاتينية ، مجلس النساء الكاثوليكيات لامريكا اللاتينية ، المجلس النسائي الوطني لكولومبيا ، المجلس النسائي الوطني لفنزويلا والاتحاد النسائي للعمل الكاثوليكي .

### ٣ - انتخاب أعضاء المكتب

٧ - انتخب في الجلسة العامة الاولى أعضاء المكتب التاليون ، وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة السابقة لرؤساء الوفود :

- الرئيسة : مرسيدس بوليد و دى برينسيوى ( فنزويلا )  
نواب الرئيسة : ماريا لورد سوسي . اس. دى فيسانزى ( البرازيل )  
آنا سيكستا دى كوادروس ( كولومبيا )  
فيلما اسبين دى كاسترو ( كوبا )  
كارمين ماك فريفور ( جامايكا )  
كارمين مورينودل كويتو ( المكسيك )  
راكال ماسيد و دى شبارد ( اوروقواى )  
المقبرة : مارينا فوليو دى تريخوس ( كوستاريكا )

٨ - وتقرر اتباع الاجراءات المبينة في الفقرة ٨٨ ( ٢ ) من خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لامريكا اللاتينية ، والمعتمدة في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجنة الجامعة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية . ( ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ) ، وتقضي هذه الاجراءات بأن : " يستمر مكتب المؤتمر الاقليمي في ممارسة مهامه ما لم تميم عضوات جديسات وسيكون صلة الوصل بين الحكومات وأمانة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في ميدان ادماج المرأة في التنمية " . وقد تقرر لهذا الغرض أن يكون النصب المطلوب لاجتماع المكتب مكونا من ٤ بلدان ، وأن تتناوب البلدان الاعضاء في استضافة اجتماعات المكتب التي ستمتد خلال الدورة القادمة .

### ٤ - جدول الأعمال

٩ - أقر المؤتمر في جلسته العامة الاولى جدول الاعمال التالي :

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
  - ٢ - اقرار جدول الاعمال (E/CEPAL/CRM.2/L.1)
  - ٣ - تقرير رئيسة مكتب المؤتمر الاقليمي عن الانشطة في فترة ما بين المؤتمر الاول والمؤتمر الثاني لادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية
  - ٤ - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاقليمية منذ انعقاد المؤتمر الاقليمي الاول ، ويشمل هذا التقرير تحليلاً لحالة الاطفال والشباب فيما يتعلق بالمرأة والأسرة .
  - ٥ - دراسة التدابير الواجب اتخاذها على المستوى الاقليمي لتنفيذ برامج متعلقة بالمرأة وادماجها في التنمية بما في ذلك التوصيات والاولويات والاستراتيجيات الوطنية ودون الاقليمية التي من شأنها هي أيضا أن تستخدم أهداف المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة لعام ١٩٨٠ مع الاهتمام الخاص بمسائل العمالة والصحة والتربية
  - ٦ - النظر في التدابير الواجب اتخاذها لتمجيل اعداد وتمويل وتنفيذ برامج متعلقة بالمرأة وادماجها في التنمية
  - ٧ - النار في التقرير واعتماده .
- ١٠ - وكان أمام المشتركين الوثائق التالية : " المرأة في أمريكا اللاتينية : الحالة فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الاقليمية " (E/CEPAL/CRM.2/L.2) ، " مساهمات في تحليل وتشجيع ادماج المرأة في تنمية أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي " (E/CEPAL/CRM.2/L.3) ، و " تقرير عن الأعمال التي انجزها مكتب المؤتمر الاقليمي لادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية خلال فترة ولايته (حزيران /يونيه ١٩٧٧ الى تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩) " (E/CEPAL/CRM.2/L.5) و " تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية " (E/CEPAL/1071) .

#### ٥ - تنسيق الاعمال

- ١١ - عقد المؤتمر جلسات عامة فقط . وانشأ فريقاً عاملاً مكوناً من ممثلي الوفود ، وفريقاً صياغة مكلفاً بالنار في مشاريع القرارات . وخلال فترة المؤتمر عقد اجتماع غير رسمي قدمت فيه الوكالات المتخصصة : البنك الدولي وسندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة تقارير عن برامجها ، الى الوفود المهتمة بالامر .

#### ٦ - الجلسة الافتتاحية

- ١٢ - وحضر الجلسة الافتتاحية التي عقدت في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ الدكتور لويس هريرا كامينس ، رئيس جمهورية فنزويلا ، وقد تناول الكلمة قبل الرئيس الفنزويلي كل من رئيسة مكتب المؤتمر الاقليمي لادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة

الكاربيبي ، السيدة فيلما اسبين دى كاسترو ، التي تكلمت باسم الوفود الحاضرة ، والامينة العامة للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٨٠ ، الانسة لوسيل مايسر ، والامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية السيد انريك ف . ايجليزياس .

١٣ - وأعربت رئيسة مكتب المؤتمر الاقليمي لادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومناقشة الكاربيبي ، السيدة فيلما اسبين دى كاسترو ، عن امتنانها لفنزويلا التي استضافت المؤتمر . وبينت أن هدف المؤتمر هو تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاقليمية المعتمدة قبل سنتين في المؤتمر الاقليمي الاول المعقد في هافانا ، وتحديد الاولويات للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة . وأبرزت انه من الثابت أن مركز المرأة لا يمكن فصله عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب التي تنتمي اليها ، وتناولت الموضوع من منظور "تقييم لابات" الذي يعتبر التنمية عملية شاملة تجمع بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ، ويقر بالحاجة الى "اجراء" تخييرات هيكلية عميقة في هذين الميدانين كشرط مسبق للتنمية الشاملة . وذكرت الحاجة الى القضاء على عدم المساواة الذي تتميز به العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المصنعة ، ومن ثم خلق نظام اقتصادي دولي جديد قائم على المساواة والعدالة والتعاون بين الشعوب . ووضعت المسألة أيضا في إطار المفاهيم التي بينها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة رئيس مجموعة عدم الانحياز . وأكدت ان الكفاح من أجل السلم ينبغي أن يكون الهدف الاساسي بالنسبة للجميع .

١٤ - واختتمت كلمتها بالتشديد على أهمية التحدي الذي يمثله المؤتمر ان نتائجه يمكن أن تمهد الطريق لتحقيق الاهداف المحددة في خطة العمل الاقليمية .

١٥ - وقالت الامينة العامة للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ان جهود المنطقة يمكن أن توضع في منظور عالمي ؛ فأمريكا اللاتينية تستطيع أن تساهم في الكفاح العالمي من أجل العدالة ، كما يجوز لها ان تصول على المساهمات الدولية لدعم جهودها . وأضافت ان عام ١٩٨٠ الذي سيعقد فيه المؤتمر سيشهد كذلك وضع الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة التي تضطلع المرأة فيها بدور اساسي بوصفها مستفيدة ومشاركة وعامل فعال .

١٦ - وأشارت الى حالة المرأة في أمريكا اللاتينية ، كما تتبين من "تقييم لابات" فلاحات أن خطة العمل الاقليمية التي وضعت في المؤتمر الاقليمي الاول تشكل مساهمة اساسية في التفكير الدولي في هذا الخصوص ، وذلك بفضل آلية العمل والتقييم التي أنشأتها والخبرة التاريخية التي تعكسها والتي يمكن أن تكون ضالحة لجزء كبير من العالم .

١٧ - وأعربت في النهاية عن شكرها لفنزويلا وعن ثققتها في نجاح اعمال المؤتمر .

١٨ - اما الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فانه ، بعد أن شكر الشخصيات الحاضرة ، علي مشاركتها ، أشار الى مسألة ادماج المرأة في التنمية في إطار البيئة الأمريكية اللاتينية في مستهل عقد الثمانينات . ولاحظ أن مؤشرات التنمية الاقتصادية لها جانب آخر ، وهو استمرار وجود تفاوتات اقتصادية هامة . فمشاركة المرأة سياسيا واجتماعيا ومساواتها أمام القانون

ينبغي أن تندرجا في إطار مفهوم التنمية المتكاملة ، وفي ذلك تحد هام ، خاصة لان ظروف التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية تتيح للمنطقة التي حد بعيد التغلب على مشاكلها الاقتصادية ، شريطة أن يبقى هذا الهدف محور اهتمام الحكومات .

١٩ - ووصف دور الام المتحدة بأنه يتمثل في الاسهام في اعمال الحكومات وقال ان ولاية اللجان الاقليمية هي أن تكون بمثابة محاور تتجمع فيها الجهود الاقليمية الرامية الى ادماج المرأة في عملية التنمية . وأكد ان هذا الدور يوافق تماما ما يشغل دائما اهتمام اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية .

٢٠ - وكرر في نهاية كلمته القول بأن هدف المؤتمر هو استمرار التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاقليمية ، في حين ان عليه كذلك أن يخدم كدعم لصرح موقف أمريكا اللاتينية في المؤتمر العالمي المقبل لعقد الام المتحدة للمرأة .

٢١ - ورحب رئيس فنزويلا ترحيبا حارا بالمشاركين في المؤتمر ، وأبرز في كلمته الاتفاق الكامل في تحليل الاوضاع الراهنة وفي الهدف المتمثل في بناء مجتمع أكثر تكاملا ، تشارك المرأة فيه مشاركة تامة في تنمية متكاملة لا تشمل ، الموارد المادية فقط ، بل تشمل كذلك الموارد البشرية لكل بلد ، أي الفرد بأكمله وجميع الافراد ، بغية تنمية قدرات كل انسان تنمية كاملة . ولاحظ ان عدم المشاركة الكافية من جانب المرأة يتجاوز القوارق الجغرافية ويحدث في بلدان شديدة الاختلاف فيما بينها .

٢٢ - وتحدث بعد ذلك عن الحالة في فنزويلا فيما يتعلق بادماج المرأة في عملية التنمية فقال انه لم يتحقق حتى الان بلوغ مستويات مرغوبة وانه يتعين ، لتحقيق ذلك ، التغلب على المواقف التقليدية المتأصلة . وأغراض أن انشاء وزارة الدولة لمشاركة المرأة في التنمية وفيه من التدابير الهامة التي اتخذتها حكومته تشكل تقدما هاما غير انه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به . واسترعى الانتباه الى مشاركة المرأة في الانشطة البلدية وفي الميدان التربوي والثقافي وفي الانشطة الصحية ، والى الدور الهام الذي تقوم به في الميدان القضيائي . وقال ان المشاكل الرئيسية توجد في ميدان العمل حيث لا تتمكن المرأة دائما من الوصول الى مناصب الادارة .

٢٣ - وأكد الحاجة الى استدراج الرأي العام الى قبول وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة الوطنية وتمكينها من ممارسة حقوقها ممارسة كاملة . وتمثل النساء في البلدان النامية احتياطا هائلا من المهارات ، ينبغي استخدامها لصالح السلم والتعاون فيما بين الشعوب والحكومات . ومنع سباق التسلح وما يترتب عليه من تبعية للبلدان المتقدمة النمو التي تنتج الاسلحة ، وتشجيع التفاهم المتبادل والتعاون بين الشعوب .

٢٤ - واختتم الرئيس الفنزويلي كلمته معربا عن الامل في أن يسهم المؤتمر ادماج المرأة التدريجي والمتزايد في عملية التنمية في القارة الأمريكية .

#### ٧ - اعتماد التقرير

٢٥ - وفي جلسة العمل الاخيرة قدمت المقررة مشروع التقرير الذي كان قد عم على المشاركين وكان

مطروبا الى الوفود ان تبلغ تعليقاتها على مشروع التقرير الى امانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قبل تاريخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر .

### ٨ - الجلسة الختامية

٢٦ - وفي الجلسة الختامية ، أدلى ببيان كل من الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والأمانة العامة للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ومثلة الارجنتين بالنيابة عن الوفود المشاركة ورئيسة مكتب المؤتمر الاقليمي الثاني .

٢٧ - وقال الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ان المؤتمر قد أظهر أن أمريكا اللاتينية تتصدى للمشاكل الحقيقية لادماج المرأة في عطية التنمية ، وأنها بدأت تركز لهذه القضية كل العناية التي تستحقها . وقال أيضا انه على الرغم من الاتصالات المثمرة التي أجريت ، فإن هذه القضية لم تشغل حتى الان اهتمام جميع مراكز اتخاذ القرارات ، ولم تصبح بعد ، كما هو مرفوب ، جزءا من خطط البلدان في جميع القطاعات . وأشار أيضا الى الصل الذي أنجزته الامانة وكرر القول بأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مستعدة للتعاون مع الحكومات .

٢٨ - وقالت الامينة العامة للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ان هذا المؤتمر هو واحد من أهم المؤتمرات وانه قدم مساهمة كبيرة جدا في التقييم العالمي المقرر اجراءه في كونيها من . وأبرزت أن المناقشة قد امتدت الى الميادين التي لا يزال فيها عطيا بعيدا عن تحقيق الاهداف المرجوة وأعربت عن أسفها لانه لم يقسن على الرغم من الجهود المبذولة تحديد استراتيجية شاملة . وأشارت في نهاية كلمتها الى مختلف الهيئات والمحايل التي تصني بهذه المسألة في داخل مناصرة الامم المتحدة .

٢٩ - وتناولت الكلمة مثلة الارجنتين بالنيابة عن جميع الوفود المشتركة فشكرت رئيسة ومكتب وأمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وأبرزت انه اذا ما تم تطبيق مقترحات المؤتمر فان ذلك سيضلل خطورة كبيرة نحو اشراك المرأة في جميع مهام المجتمع التي يمكن للمرأة فيها أن تسخر استعداداتها الخاصة لبناء عالم يسوده السلم والكرامة .

٣٠ - واختتمت المؤتمر رئيسته ، وزيرة الدولة الفنزويلية لمشاركة المرأة في التنمية ، التي تحدثت عن مشاكل المرأة في القرن العشرين . وقالت أن تغييرات جذرية قد حدثت في دور المرأة وأن ذلك لم يقع بدون آلام أو خيبات . وأعربت عن أسفها أن أحد التحديات الرئيسية في نهاية هذا القرن وخلال عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث يتشل في بناء مجتمع وعلاقات بشرية من نوع جديد يكون للمرأة فيها دور أساسي بوصفها قوة تصل من أجل التمييز الثقافي وايجاد حلول بديلة في مجتمع جديد . وقالت ان نساء عديدات في بلدها قد شاركن بصورة تلقائية ، بدون أي تمييز ايديولوجي أو ثقافي أو اجتماعي في تحقيق المشاركة النسائية . وأشارت الى بعض الصعوبات في عطية ادماج المرأة في التنمية وأبرزت بوجه خاص أن الاعمال المنزلية تصني أن على المرأة أن تقوم بحمل يومين خلال اليوم الواحد ، ان أن الانماط المواتية للذكور هي المسيطرة في المجتمع انخ . وأكدت على الحاجة الى الايمان

وروح الابتكار لدى المرأة وكذلك الى مفهوم جديد لعلاقة الزوجين . وأشارت الى الحالة السائدة في بلدنا ، فذكرت بعض الصعوبات التي تاهرت نتيجة للاوضاع الاقتصادية الجديدة التي ، وان كانت لها مزايا جلية ، قد تسببت في مشاكل اجتماعية يجب التغلب عليها . وقالت ان المؤتمر قد أتساح فرصة هامة لتبادل الخبرات وأن احدى عبره الاساسية تتمثل في اظهار الحاجة الى الممارسة الكاملة لحقوق الانسان والى الكرامة البشرية فير المنقوصة . وفي نهاية كلمتها قالت انها تتولى رئاسة المكتب بثقة وأمل في ما يمكن انجازه بجهد جماعي ، ووجهت نداء الى جميع بلدان المنطقة لكسي تشارك في هذا العمل .

### ثانيا - سرور الأعمال

٣١ - أعربت جميع الوفود خلال المناقشات عن شكرها لحكومة فنزويلا حسن نياتها وهدأت وزيرة الدولة لمشاركة المرأة في التنمية على تعيينها رئيسة للمؤتمر . وتناولت الكلمة وفود عديدة فرحبت ترحيبا حارا بالاعضاء الجدد في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية الذين بدأوا نشاطهم في أعمالهاته الهيئة الاقليمية خلال هذا المؤتمر .

٣٢ - وأعربت أيضا وفود عديدة عن امتنانها لامانة اللجنة للعمل الذي أنجزته والوثائق التي قدمتها الى أعضاء الوفود فساعدتهم في أعمالهم .

٣٣ - وأدلى وزير تنمية الذكاء في حكومة البلد المضيف بكلمة خلال جلسة عامة فقدم عرضا شائقا عن البرامج التي تزمع الوزارة انجازها في هذا المجال .

٣٤ - وأحاط أعضاء الوفود علما خلال الجلسات العامة بخواب موجه من السيدة هايدى دى كارازو، زوجة رئيس وزراء كوستاريكا ، أعربت فيه عن تمنياتها بالنجاح لاعمال المؤتمر .

### بيان الأمانة العامة للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة

٣٥ - لاحظت الأمانة العامة للمؤتمر العالمي أن الامانة سمت بالاشتراك مع اللجان الاقليمية الى جمع المعلومات وتحليلها ، وانها بقيت تشكل مركزا لتبادل المعلومات بين اللجان الاقليمية بهدف وضع استراتيجيات مشتركة . وأعربت أن السؤال الأساسي هو ، هل كان لفشل الاستراتيجية الانمائية الدولية من سبب غير عدم الاعتناء بحالة المرأة . وقالت ان هناك حاجة للتركيز على الاهتمامات الرئيسية في نمو الحوار بين الشمال والجنوب للتوصل الى تحديد اولويات للعمل ، وان أعلى نتائج الأولويات هي مشاركة القطاعات المتخلفة تقليديا من السكان ، بما في ذلك المرأة . وأكدت أهمية دور المنظمات الشعبية في هذا المجال .

٣٦ - وقالت ان العمالة تمثل مجال اهتمام خاص بالنسبة لأولويات المؤتمر العالمي : فان ٦٠ في المائة من النساء في المنطقة يشتغلن في القطاع الثالث ، حيث فرص الترقية أو الحركة ضعيفة . وأكدت أنه من الضروري استكشاف امكانيات لتخصيص الاعتمادات أو التمويل لمساعدة النساء اللواتي يعملن في الزراعة الكفافية أو في أنشطة لا تتألب مؤهلات . وتتصل بذلك مشكلة النساء النازحات التي



المناطق الحضرية نتيجة لزيادة حجم المجموعات الحدية التي تعيش في حالة ركود وازدياد عدد السكان بصورة عامة ، وهو نزوح لم يكن بالامكان الحد منه .

٣٧ - وأشارت الى بعض طرق العمل الممكنة ، مثل القيام باستثمارات كامل لخطة العمل الاقليمية تبعا لنتائج تقييم العقد الاتمائي الثاني ، أو انشاء قوة عمل تشتراء فيها جميع الشعب في اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية تتولى وضع برامج عمل أكثر فعالية لبناء الاستراتيجيات ، والقيام ، فسي كل سنتين ، باستثمارات برامج الثمانينات ، وذلك بالتنسيق مع الوحدة الخاصة بالمرأة . وينبغي ايلاء اعتبار خاص لانشاء لجنة عمل خاصة بالمرأة في المنطقة داخل النظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية .

٣٨ - وفي ختام كلمتها قالت ان اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا تكفل للمرأة المكانة اللائقة بها في المنطقة . ولا بد للاستراتيجية ، اذا ما أريد لها أن تلبى احتياجات العقد ، من أن تجعل من المستحيل على المخاضمين الوائمين والاقليميين ألا يأخذوا المرأة في الاعتبار .

#### تقرير رئيسة مكتب المؤتمر الاقليمي الأول ( البند ٣ من جدول الاعمال )

٣٩ - قدمت رئيسة مكتب المؤتمر الاقليمي الاول لادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تقريراً عن الاعمال المنجزة خلال فترة ولايتها ، من حزيران /يونيه ١٩٧٧ الى تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ . وذكرت بالخصوص في هذا التقرير الذي ترد عناصره الأساسية في الوثيقة E/CEPAL/CRM.2/L.5 ان عدم وجود معلومات كافية في المنطقة عن مختلف أوجه حالة المرأة قد يجعل من الصعب جداً تقييم النتائج المحرزة في تنفيذ خطة العمل الاقليمية . وأشارت أيضاً الى أن المنطقة لم تستخدم استخداماً مناسباً الموارد التي يتيحها صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة ، والى ضرورة أن تمرس على الصندق مشاريع محددة تفسي بالشروط التي تحكم التمويل ، ولا سيما مشاريع متصلة بالمرأة في المناطق الريفية وبالنساء من السكان الاصليين .

٤٠ - وأضافت ان اللجنة قد لقيت صعوبات في تعيين موظفات مقدرات في الامانة ؛ فلم يتسمن حتى الان شغل وظيفه مديرة برنامج المرأة في سانتياغو ، ولم يتم تخصيص الاعتمادات لموظفسي البرنامج المقابل في مكتب مكسيكو . وقالت ان صعوبات عديدة لا تزال قائمة على الرغم من التحسمن العام في مشاركة المرأة وأنه يتعين مواصلة الجهود لتذليل هذه الصعوبات .

٤١ - وأشارت بعد ذلك الى مشاركة مجموعة أمريكا اللاتينية في الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ، المعقودة في نيويورك ، . وذكرت أن هذه المجموعة اقترحت دراسة مسألة السلم بتمعق على مستوى واحد مع مسألة المساواة والتنمية .

٤٢ - واختتمت كلمتها بالاعراب عن الشكر لامانة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية لمشاركتها فسي أعمال المكتب ، وعن الاقتان لصندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة .

اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين الممني بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاقليمية  
لادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية (E/CEPAL/1071)

٤٣ - قام ممثل فنزويلا البلد الذي كان مقر اجتماع فريق الخبراء الحكوميين الممني بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ، وهو اجتماع عقد في كيتو ، اكوادور في الفترة من ٨ الى ١٠ آذار/مارس ١٩٧٩ . بتقديم تقرير الخبراء الحكوميين (E/CEPAL/1071) . وتقرر في جلسة عامة وجوب عرض هذا التقرير على الفريق العامل لتقييمه ودراسته .

٤٤ - وأحال الفريق العامل علما بالتقرير واتفقت الوفود على أن هذا الجهد التقييمي الأول يعطي صورة صادقة عن الحالة السائدة في وقت صياغة الوثيقة ويشكل مساهمة قيمة في التقييم الذي يزمع المؤتمر اجراءه تحضيرا لمؤتمر كوينهاغن العالمي . وقرر المؤتمر بعد الدراسة المفصلة للتقييم أن يوافق على اعتماد التقرير وانعما في الحسابان الاعتبار المبينة أعلاه .

بيانات مثلى البلدان بخصوص البنود ٤ ، ٥ ، ٦ و ٧ من جدول الاعمال

٤٥ - عرضت مثلة بربادوس بعض التدابير المتخذة في بلدها لتحسين حالة المرأة ومشاركتها . وأكدت على أن الانتقار الى الموارد البشرية والمالية يحرقل الجهود المبذولة من البلدان النامية المنعرج وأهدأت باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن تتخذ تدابير لتقديم المساعدة في هذا المجال ، وأن تستخدم النشاط الاقليمي للحصول على المعلومات . وذكرت بعض الميادين التي يمكن أن تساهم فيها المساعدة التقنية الثنائية والدولية في تحقيق التقدم .

٤٦ - وأكدت مثلة غيانا على النقص في الموارد المتاحة لتمويل مشاريع خاصة بالمرأة واقترحت اعادة التار في المعايير التي تنظم التمويل وتوجيه الموارد لصالح المرأة بوصفها الفئة المستهدفة . واقترحت اعلاء المنسق المعين حديثا لمنطقة البحر الكاريبي مزيدا من حرية التصرف ومن الموارد لتحقيق الاهداف ذات الأولوية .

٤٧ - ولاحات مثلة غرينادا المشاركة العملية الهامة التي تقوم بها المرأة في اعادة بناء المجتمع بعد التغييرات السياسية والاجتماعية الحديثة في غرينادا ودمينيكا وسانت لوسيا وسان فنسنت ، وأنشأت أن هناك حاجة الى التمويل والمساعدة التقنية لتنفيذ المشاريع وأن مكتب شؤون المرأة فسي غرينادا قد بادرباتخاذ عدد من التدابير لصالح المرأة .

٤٨ - وذكرت مثلة كوستاريكا أن مشاركة المرأة في أنشطة بلادها تشمل تقاليد تاريخية ، وأكدت بالخصوص على تساوي فرص التربية وعلى المساواة أمام القانون وعلى اصدار قانون للأسرة قائم على المساواة بين القريين ، وعلى مصالح الاطفال الذين هم أساس الاسرة والمجتمع وعلى مشاركة المرأة في النشاط الحكومي ( ترأس النساء أربع وزارات ) . وفيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الاقليمية قالت ان دائرة شؤون المرأة والاسرة قد انشئت ( داخل وزارة الثقافة والشباب والرياضة ) ، لان حكومة كوستاريكا ترى في تنظيم المرأة ومشاركتها اليقظة والمسؤولة أحد العوامل التي ستسمح بالتغلب

على بعض أسباب التخلف . وأشارت الى المشكلة المتمثلة في أن تدريب المرأة قد وجه أساسا الى القواعد الثالث وأن نسبة الانقطاع عن الدراسة مرتفعة في صفوف النساء . وقالت ان المشكلتين اللتين ينبئني أن ينفذ فيهما المؤتمر العالمي على أساس اولوية هما : نزوح النساء الريفيات . فيبر المدرجات تدريبا ملائما ، الى المناطق الحضرية ، والبنفا ، وهو مشكلة لا تتأثر بها المرأة وحدها بل المجتمع بأسره . وأكدت على الحاجة الى أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بتعيين منسقة لبرنامج المرأة في منطقة أمريكا الوسطى مثلما فعلت بخصوص المناطق الاخرى لأمريكا اللاتينية .

٤٩ - وأعربت في نهاية كلمتها عن قلق حكومتها لتشويه صورة المرأة الذي تقوم به وسائل الاتصال الجماهيري لافراش تجارية . وقالت ان هذه المشكلة يمكن معالجتها على المستوى الوطني الا أن تسويتها الكاملة ينبئني أن تقع على المستوى الدولي ، ومشاركة الامم المتحدة .

٥٠ - وأشارت مشلة كويا الى التقييم الوارد في الوثيقة E/CEPAL/CRM.2/L.2 وأكدت بالخصوص على الجوانب التالية . قالت ان من الجلي ، على الرقم من النقص في المعلومات المتاحة ، أن هناك ، في قطاع التربية تطورا فير متوازنا ، إذ أن النمو المحدود للتعليم الابتدائي بالمقارنة مع التعليم الثانوي والجامعي ينعز الى اداة المراقيل القائمة أمام مشاركة المرأة .

٥١ - وبخصوص العمالة قالت ان الحالة فير مشجعة على الاطلاق . وأكدت على الحاجة الى وضع هياكل أساسية اجتماعية وتشريع لتسهيل الادماج الفعلي للمرأة في ميدان العمل . وأشارت الى أن الوثائق لم تتناول هاته المسائل بتعمق كاف . وفيما يتعلق بالصل المنزلي ، قالت انها توافر على عدم انشاء وثأيفة " ربة بيت " : فالمهام المنزلية ينبئني أن يتقاسمها أعضاء الاسرة . واسترعت الانتباه الى النسبة المئوية المرتفعة من النساء العاملات في الخدمات المنزلية والى حاجتهن الى الحماية . وفيما يتعلق بالصحة ، قالت ان الحالة كما تتبين من الوثيقة المذكورة آنفا تتسم بالخطورة وأن من الاساسي تخصيص قدر كبير من الموارد لمعالجتها .

٥٢ - وذكرت بعد ذلك المراقيل القانونية التي لا تزال قائمة أمام مشاركة المرأة مشاركة كاملة ، وتبنت الموقف الذي أعربت عنه وفود اخرى فيما يتعلق بتشويه صورة المرأة من جانب وسائل الاتصال الجماهيري . وقالت ان الاصلاحات الرامية الى تحسين حالة المرأة يجب أن تندرج في سياق مفهوم عالمي للتنمية الاجتماعية وأن توضع لها استراتيجيات متماسكة . وأكدت أن هناك حاجة الى اجراء تغييرات هامة مثل تلك التي سمحت لبلدها بتحقيق مشاركة المرأة مشاركة كاملة وحل مشاكل التمييز التي كانت تلاقيها . واختتمت مشلة كويا كلمتها بالتأكيد على أهمية الحلقة الدراسية المخصصة لوسائل الاتصال والطريقة التي تؤثر بها على حياة المرأة ، وهي حلقة ستعقد قريبا في هافانا .

٥٣ - وقالت مشلة البرازيل ان مشكلة المرأة قد اعتبرت في بلدها جزءا من مشاكل المجتمع فسي إطار مفهوم شامل لعملية التنمية . وذكرت بغير أوجه التقدم المحرز في بلدها فيما يتعلق بحالة المرأة على الصعيد القانوني وتدريبها التقني والمهني وبالتسهيلات الممنوحة للنساء الموظفات والعاملات في المؤسسات ، لرعاية أطفالهن الخ . وفيما يتعلق بالتربية ، قالت ان بلدها يزمع توسيع نطاق التعليم وتكليفه مع البيئة التي توجد فيها المؤسسات التعليمية وتوفير المرونة الادارية لها حتى تتمكن من مواجهة احتياجات المجتمع الذي تقوم فيه ، والتوسع في تعليم الكبار ، وهي

كلها لإعمال للمواد ذات العلاقة في خطة العمل الإقليمية . ولاحتات أن جميع مبادئ المنجزات  
أشئلة للمشاريع والبرامج المضطلع بها في البرازيل بنية تحقيق مشاركة المرأة مشاركة كاملة .

١ - وأوجزت مشلة المكسيك، الحالة السائدة في بلدها فيما يتعلق بتلور مشاركة المرأة في التنمية.  
كرت في هذا الخصوص المساواة في الحقوق التي أقرها الدستور ، بما في ذلك الحق في الاعلام  
العمل ، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والقضائية وفي الخدمة المدنية وفي التشـــاط  
بلوماسي والاعتبار الممنوح للمشاركة النسائية في خطط التنمية الصناعية والمستويات البشرية  
. وذكرت كمشال للانشطة المحددة المضطلع بها تنفيذاً لخطة العمل الإقليمية ، برنامج العمالة  
التي الذي يأخذ في الاعتبار مشاركة المرأة وتدريبها ، والتدابير التشريعية المتخذة لحماية شمول  
ها . وأكدت على تساوي فرص التعليم بالنسبة للجنسين ؛ وفي الميدان الصحي أشارت إلى  
الذي تقوم به التنايمات على مستوى المجموعات والذي يشمل جوانب مختلفة ذات أهمية بالنسبة  
أمة ، بما في ذلك، تخاطب الاسرة وتوسيع نطاق برامج الرعاية الصحية ورعاية الام والطفل .

٢ - وفيما يتعلق بالنبيين ٤ و ٥ من جدول الاعمال قالت مشلة المكسيك ان التعاون الدولي ،  
في ذلك التعاون فيما بين البلدان النامية ، يمثل احدى الوسائل الاساسية لتحسين حالة  
أمة في المناقاة وانه ينبغي أن ينعكس هذا التعاون في مختلف المحافل التي تشارك فيها أمريكا  
تينية . وأكدت أيضاً على الأهمية التي يكتسيها تنسيق أعمال مختلف المحافل وعلى الحاجة إلى  
م للتنسيق تسم بالمرونة . وقالت انه يتبين من الوثيقة E/CEPAL/MDM/3/Rev.2 ان الانشطة  
خطة بادمج المرأة في ازدياد ، وان وفد بلدها يقرب بالجهود المبذولة الا انه يعتبرها غير  
ية لتحقيق المساواة الكاملة في مدة معقولة ؛ ولذلك، فانه من الاساسي اتخاذ تدابير جديدة  
جيل هذه العملية . وهي تقترح بالتالي ، من بين تدابير أخرى ، أن تزيد اللجنة الاستشارية  
اجتماعاتها وأن تكون الاجراءات للافادة من صندوق التبرعات لمقد الام المتحدة للمرأة أكثر  
ية ، وأن ينجز الصندوق، المعاملات الخاصة بالمشاريع المبرومة بسرعة أكبر ، وأن تستمر المساعدة  
تنسيق الانشطة المشتركة بين القطاعات . وبخصوص وثائق العمل المقدمة من الامانة ولا سيما  
يئة المعنونة " مساهمات في دراسة وتشجيع ادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
ريكا اللاتينية ومناقاة الكاريبي " (E/CEPAL/CRI.2/L.3) ، قالت انها تشمل مساهمة هامة ينبغي  
نمراستها واستكمالها في ضوء الآراء المدلى بها في المؤتمر ؛ وأقرت عن اعتقادها أن ذلك قيد  
د إلى تغيير بعض المفاهيم . والمبت بايلاء اهتمام خاص للفرع المتعلق بالمبادئ التوجيهية في  
السياسات ، وبالصححة والعمالة حيث ينبغي أن توضع في الاعتبار ، مثلاً ، الآثار غير المباشرة  
ترتبة على التدريب ، ونتائج المؤتمر الإقليمي الحادي عشر لمنظمة العمل الدولية . وقالت ان  
ستعراضي يجب أن يعكس نتائج المؤتمرات المعقودة حديثاً بخصوص العلم والتكنولوجيا ، واصلاح  
رائسي ، ومؤتمر الام المتحدة للتجارة والتنمية ، وغيرها . وأخافت ان الوثيقة المعنونة " المرأة في  
يكا اللاتينية : الحالة فيما يتصل بتنفيذ خطة العمل الإقليمية " (E/CEPAL/CRI.2/L.2) يمكن أن  
تستخدم كوثيقة أساسية للمؤتمر بعد تنقيح المفاهيم التي تتضمنها ، على أساس خطة العمل  
قليمية والتفسير الذي أعاد في المؤتمر الحالي للحالة في أمريكا اللاتينية . وأخافت ان هذه  
ثيقة ينبغي استكمالها لهذا الغرض والمبت إلى الحكومات المشتركة ان تساهم في هذا العمل .

وفي نهاية كلمتها كررت القول بأنه من الحيوى ان توافق المنطقة على وضع أولويات محددة وأن تتوفر الإرادة السياسية اللازمة لتحويل هذه الأولويات الى تدابير ملموسة .

٥٦ - وأشارت ممثلة كولومبيا الى التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاقليمية منذ انعقاد المؤتمر الاقليمي الأول ، وقالت ان الخطة والبرامج الوطنية ترمي الى تحسين ظروف العيش للسكان ذوي الدخل المنخفض الامر الذى يؤثر على المرأة بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وفي رأيها ، أنه ——— المستحيل استنباط برامج أو استراتيجيات مخصصة بالذات لتحسين مركز المرأة .

٥٧ - وقدمت عرضا موجزا للتدابير المتخذة لازالة التمييز الممارس ضد المرأة على الصعيد التشريعي ، والتقدم المحرز في هذا الميدان : مرسوم ٢٨٢٠ لعام ١٩٧٤ المصروف باسم " التشريع الخاص بالمرأة " . وذكرت أيضا التشريع المتصل بالتبني والطلاق والعناية الكاملة بالطفل في مرحلة ما قبل الدراسة .

٥٨ - واسترعت الانتباه الى صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة ، وضرورة الاستفادة منه ، وأعربت عن اهتمامها بمعهد البحث والتدريب للنهوض بالمرأة . ودعت الى تنسيق الاعمال بين مختلف هيئات المناهضة وأعربت عن انشغالها لكون الجمعية العامة للامم المتحدة لم تعتمد بمسود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

٥٩ - وقالت ممثلة الأرجنتين ان بلدهما يدرج مختلف أوجه السياسات المتصلة بالمرأة في سياق التنمية العام ، ولا تريد أن تشكل قطاعات منفصلة عن بعضها تماما . وقد تم بعد ذلك ارقاما عن تباين النمو العام ، وازدياد عدد سكان المدن والنمو المنخفض نسبيا في المناطق الريفية وعن توزيع السكان العاملين بحسب القطاعات والفئات العمرية والمهنية ، وأكدت ، فيما يتعلق بهذا الجانب الاخير ، وجود نسبة من النساء في الفئات الفنية والتقنية والفئات المتصلة بها ، وازدياد نسبة النساء في وظائف الادارة والتنظيم ، وقالت ان المرأة متأثرة بالبطالة أكثر من الرجل . وأشارت الى المساواة الكاملة في فرص التربية وعلى صعيد التشريع المدني وقانون العمل وذكرت الهيئات المنشأة خصيصا لتحقيق أهداف عقد الامم المتحدة للمرأة وسياسات الرعاية الاجتماعية التي تفيد منها المرأة فسي يادين مختلفة .

٦٠ - وقالت ممثلة هندوراس ان بلدهما لم يشرع الا حديثا في اتباع معايير أكثر تقدمية لمعالجة المشاكل التي تؤثر في المرأة ، وذلك في إطار الخطة الانمائية الوطنية ١٩٧٩ - ١٩٨٣ . وأنماقت ان هذه الخطة تقترح ادماج المرأة الريفية والامهات العازبات والفتيات في حقل الانتاج ، وان الضمى من ذلك ليس فقط استفلال المناطق البشرية المتاحة ، بل وكذلك اعطاء ربات البيوت الخالية من الرجال امكانية فرصة المساواة . وأشارت الى برامج ادماج المرأة في عطية الانتاج والنهوض بالمرأة وقالت ان بلدهما ، على الرغم من الاهتمام الذى تبديه مختلف الهيئات الدولية ، لم ينجح بعد فسي الحصول على مساعدة ملموسة لانجاز هذه البرامج .

٦١ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية ان السنة الدولية للمرأة وعقد الامم المتحدة للمرأة قد كانا بمثابة حفاز في بلدهما وتسببا في مشاركة عدد كبير من النساء في البرنامج القائم على خطة العمل العالمية . وأنماقت ان هناك مطالبة قوية من جانب المرأة والمنظمات النسائية باشراكها فسي

الأعمال التحضيرية لمؤتمر كوبنهاغن ، وأن حكومة الولايات المتحدة استجابت لذلك بأشكال عديدة ، وهي تؤيد كذلك الجهود المبذولة لتنفيذ خطة العمل العالمية بعدة طرق . منها ، المساهمة في صندوق التبرعات .

٦٢ - وبخصوص التدابير الرئيسية التي اتخذتها الولايات المتحدة ، أبرزت أن جهودا كبيرا قد بذل في ميدان التربية على الصعيد التشريعي وفي شكل برامج خاصة للدراسات المتعلقة بالمرأة ، بحيث يمكن القول بأن المرأة قد شرعت في إعادة كتابة التاريخ . وبخصوص العمالة ، أشارت إلى أن عددا كبيرا من النساء التحقن بسوق العمل خلال السنوات الأخيرة ، وأن ثمة جهودا تبذل للاستجابة إلى الاحتياجات الخاصة بالمرأة العاملة . وأضافت أن ثمة برامج خاصة للمرأة والطفل يجب تنفيذها الآن في ميدان الصحة . واختتمت كلمتها بتأكيد أن التنمية ، لكي تكون إيجابية ، يجب أن تضع في الاعتبار الأسرة بأكملها ، وأنه لن يتسنى للمرأة أن تشارك مشاركة كاملة في التنمية إلا بعد أن يتم إيجاد هياكل ومواقف الدعم اللازمة في جميع المستويات .

٦٣ - وأكدت سثلة نيكاراغوا أن حالة المرأة في بلدها ناتجة ليس عن المشاكل الهيكلية الداخلية فحسب بل وكذلك عن النظام الدولي غير العادل السائد حاليا ، وأضافت أنه من الضروري ألا يقتصر التغيير على الحالة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية للمرأة في بلدها بل يجب أن يشمل أيضا المواقف التقليدية إزاء المرأة . وقالت إن حكومة نيكاراغوا تعمل حاليا على ثلاث جهات : ادمج المرأة في العمل المنتج ، بما في ذلك التدريب حيثما كان متطلبا ، التفسير الأيديولوجي لملازمة التبعية القائمة بين الرجل والمرأة ، والتقدم على الصعيد القانوني الرسمي . وأضافت أن المرأة قد ساهمت في الكفاح التحريري وسوف تساهم الآن في الكفاح من أجل التمييز والبناء . وتعلقت الحكومة في المآز هاته الجهود ، أهمية كبرى على العمل بالتعاون مع المنظمات الشعبية وكذلك على التعاون والدعم الدوليين .

٦٤ - وتحدثت بعد ذلك عن مسألة الأولويات ، فاسترعت الانتباه إلى عدد من البرامج التي قد يفيد منها السكان جميعا ولاسيما النساء ، مثل الحملة الوطنية المخططة لمحو الأمية ، والبرنامج الوطني لإدماج المرأة في العمل المنتج وتوفير التدريب المهني . واقترحت كذلك إنشاء مراكز لرعاية الطفل مخصصة للأطفال منذ الولادة حتى ٦ سنوات ، ولاسيما لأطفال النساء العاملات ، والقيام باستمرار شامل للقوانين المتملة بالطفل والمرأة والأسرة ، وبذل الجهود لتأمين مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات على المستوى الوطني ، وبوجه خاص عن طريق المنظمات النسائية ، وأكدت بالخصوص على إعادة التأهيل الاجتماعي ولاسيما في ما يتعلق بالبنفا الذي يعتبر مشكلة هيكلية وليس مشكلة فردية . وقالت في ختام كلمتها إن المرأة في نيكاراغوا تترقب الكثير من الحكومة الجديدة غير أن البلد ، على الرغم من الحماس الكبير الذي يدفع الشعب ، يعاني من نقص في الموارد ، ولذلك دلت بالحاح إلى المدينة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن تكون واعية للحاجة إلى المساعدة التنموية والمالية لتنفيذ البرامج المخططة الحكومية .

٦٥ - وأعربت ممثلة بنما عن تقديرها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي للدعم الذي يقدمانه للجهود التي تبذلها حكومة بلدها بتبنيها لاسترداد سيادتها الوطنية على كامل إقليمها كما هو مذكور صراحة

في عملية العمل الاقليمية ، والتست مساعدة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الجهود الانمائية القادمة ، وبالخصوص فيما يتعلق بتدريب المرأة والنهوض بها .

٦٦ - وقالت ان تقدما كبيرا قد أحرز في تحسين ظروف العيش لسكان بنما ولاسيما في ميدان الصحة والتربية ، وان الجهود تبذل حاليا لمعالجة مشكلة نزوح المرأة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية في البلد .

٦٧ - وبخصوص السياسة الاجتماعية ، ولاسيما بشأن الأطفال ، أكدت انشاء الادارة الوطنية للأطفال والأسرة ومراكز التوجيه لمساعدة المرأة العاملة في الانضمام الى عملية التنمية الوطنية . وانتمت كلمتها بالاشارة الى التقدم المحرز في ميدان التشريع ، مؤكدة أن دستور بلادها لا يندرج على أي تمييز وأنه يقيم المساواة بين الرجل والمرأة . وقالت انه يجري حاليا استمرارية للتشريعات المتعلقة بالأسرة والأطفال .

٦٨ - وأبرزت مشكلة سانت لوسيا ثلاثة مجالات اهتمام رئيسية بخصوص حالة المرأة في بلدها . أولا ، ان النساء أكثر عددا من الرجال في سانت لوسيا ، الأمر الذي ينتج عنه أن المرأة تقوم في بيوت عديدة بدور الأم والأب في الوقت نفسه . ثانيا ، ان النزوح من الأرياف قد تسبب في ارتفاع عدد السكان في العاصمة . ويمرل باقي السكان في عيشهم تصويلا كاملا على الزراعة ، والنساء هن أساسا من يخدم الأرض في المزارع الكبيرة وفي المزارع الصغيرة وفي قطع الأرض المائلية في ظروف هسيرة وفقير مدقع . ثالثا ، ان نسبة الأمية مرتفعة جدا ولاسيما بين النساء . فنصف السكان لا يتكلمون سوى اللهجة المحلية ، وهناك ربع آخر من السكان ممن يتكلمون الانكليزية وهي اللغة الرسمية للبلد الا أنهم لا يقرؤونها ولا يكتبونها . وبالتالي فان من المشاكل الكبرى المشورة على أطر قادرة على التفاهم مع السكان غير الناطقين بالانكليزية . وثمة مشكلة أخرى تتمثل في أن المرأة غير ممثلة في المستوى العالي في مجال التعليم أو الخدمة المدنية أو الحكومة ، وما دامت المرأة غير ممثلة بالعدد الكافي والمقدرات المناسبة في مناصب اتخاذ القرارات فان كفاحها سيبقى صعبا الى أقصى حد . وفي ختام كلمتها ، هنأت لوسيل ماير على تعيينها أمينة عامة للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة وأعربت عن الأمل في أن ذلك سيجمع النساء في منطقة الكاريبي على العضي قدما وعلى المشاركة في تنمية بلدانهم .

٦٩ - وقالت ممثلة فنزويلا ان تغييرات هامة قد حدثت في حالة المرأة في بلدها منذ اقامة النظام الديمقراطي في بداية الستينات وأن هذه الحالة يجب أن ينظر اليها في سياقها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي . ففي مجال العمل ، ارتفع عدد النساء العاملات ارتفاعا كبيرا الا أن الهياكل الأساسية الاجتماعية الضرورية لا تزال ناقصة ، الأمر الذي يترتب عليه أن المرأة تضطر الى القيام بيوم عمل ثان في المنزل . وعلى الرغم من الازدياد الهائل في عدد النساء اللواتي لهن نشاط اقتصادي ، فان الأغلبية الكبرى من النساء لا تزلن خارج القوة العاملة بالرغم من الحاجة الملحة الى مشاركتهن في عملية تنمية في بلادهم . ويمثل التمييز ضد المرأة في مجال الأجور مشكلة أساسية أخرى في هذا الميدان على الرغم من كون مرتبات المرأة قد تحسنت . وازدادت كذلك مشاركة المرأة في مختلف أنواع التنظيمات المحلية وفي الاتحادات التعاونية لربات البيوت في ميدان التسوق بالمفرق . وأكدت أن هذه المشاركة ، وتشمل المرأة الريفية ، تمثل عنصرا حيويا في عملية التنمية . وبالإضافة الى ذلك فان استمرار وسائل الاتصال الجماهيري في تقديم صورة تقليدية عن المرأة لم

يمنح حدوث التخير الذي بدأ مع ازدياد عدد النساء العاملات في وسائط الاعلام فبدل في الصورة التقليدية للمرأة كما كانت تقدمها وسائط الاعلام هذه . وأشارت أيضا الى المسائل الناشئة في قطاع الاسكان والتربية والصحة نتيجة للهجرة الداخلية ، فضلا عن الهجرة الدولية الى المدن .

٧٠ - وبيّنت أن مشاركة المرأة قائمة على مبادئ توجيهية ثلاثة وضعتها الحكومة ، وهي الديمقراطية القائمة على المشاركة ، والتربية ، بالمفهوم الأوسع المتمثل في تطوير الانسان ، واعادة تقييم العمل ، وهي كلها مبادئ توجيهية لبرنامج التنمية الاجتماعية الرامية الى ادماج المرأة في التنمية . وثمة كذلك جهود تبذل في ميدان الاصلاح القانوني لصالح مبادئ المساواة والتضامن والديمقراطية والتأمين النوعي للتربية وزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الرياضية . وأضافت أن الحكومة ، ان تقر بأهمية هذه المسألة ، قد أنشأت وزارة لمشاركة المرأة في التنمية . وأكدت في ختام كلمتها أن مشاركة المرأة كجزء كامل الحقوق ومسؤول في المجتمع لن تتسنى الا في اطار النظام الديمقراطي .

٧١ - وقالت ممثلة فنزويلا في طور لاحق من المناقشات ، بالاشارة الى الوثائق المقدمة في المؤتمر ، انه ينبغي تحسين التقييمات التي أجريت وانشاء آليات أخرى للمعلومات ، ولا سيما في البلدان النامية .

٧٢ - وقالت ممثلة جامايكا بخصوص مسألة الوثائق أيضا ان حالة المرأة لم تحصل على العناية الكافية وانه ينبغي الربط بصورة أوثق بين الاستراتيجية الانمائية الدولية وخطة العمل الاقليمية . وينبغي علاوة على ذلك لتقارير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن تضع في الاعتبار الفروق بين منطقة الكاريبي وبقية أمريكا اللاتينية .

٧٣ - وقالت ممثلة سان فنسنت ان المرأة في بلدها تواجه عدة مشاكل مماثلة لمشاكل الدول الشقيقة ، وبخاصة فيما يتعلق بالدور التقليدي المقبول للمرأة في المجتمع . وأكدت ان التربية ، بالمعنى الأوسع المتمثل في تفتير المواقف والتصرفات ، هي الأولوية الرئيسية بالنسبة لحكومة بلدها ، وطلبت المساعدة التقنية من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في هذا الميدان .

٧٤ - وأقرت ممثلة الدول المرتبطة أنتيغوا ومونتسيرات وسان كيتس عن شكرها لحكومة فنزويلا التي منّتها من المشاركة في هذا الاجتماع . وأشارت الى حالة المرأة في الدول المرتبطة ، ولا سيما التدابير المتخذة في سان كيتس لصالح المرأة العاملة ، بنية توفير الضمان الاجتماعي لها والمساواة في فرص التعليم . وقالت ان المرأة قد بدأت في الاندماج في الحياة السياسية لبلدها . وأشارت الى الحاجة الى مزيد من الموارد من أجل تنفيذ البرامج الرامية الى النهوض بالمرأة .

٧٥ - وأشارت ممثلة أوروغواي الى التدابير التي اتخذتها حكومتها منذ ١٩٧٥ لتحقيق الأهداف المتصلة بادماج المرأة في عملية التنمية . وذكرت انشاء ادارة شؤون المرأة في وزارة العمل والضمان الاجتماعي ، وعددت أنشطة هذه الادارة ، التي قامت بدراسة نظام حماية المرأة العاملة ويتقدم المشورة في هذا الميدان . وأضافت أن تشريع بلدها يحمي الرجل والمرأة على حد سواء ، ويوفر حماية خاصة فيما يتعلق بالأئمة . وقالت ان الادارة المذكورة قد أجرت دراسات بخصوص حالة المرأة في أوروغواي ونفذت حلقة دراسية أولى عن احدى المسائل ذات الأولوية ، ألا وهي حالة



المرأة الريفية . وبيّنت أن هاتاه الدراسات قد شملت مفهوم العمل الذي تقوم به المرأة في انجاب الأجيال الجديدة ، وهو عمل أساسي بالنسبة للمجتمع الا أن هذا المجتمع لا يعطيه قيمة من الناحية الاقتصادية . وأشارت أيضا الى الأنشطة المضطلع بها بدعم من مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبلدية المرأة للبلدان الأمريكية ، لتدريب الموظفين في عرض المشاريع الرامية الى تحسين حالة المرأة . ومن بين التدابير الجديدة المتخذة لصالح المرأة استرعت الانتباه بالخصوص الى برنامج للتدريب المهني المكثف تبعا لاحتياجات سوق العمل ، وهو برنامج ستنفذه لجنة المرأة للبلدان الأمريكية في بلدان أخرى من القارة بوصفه مشروعا نموذجيا . وأعربت مثله أوروغواي ، في ضوء ما سبق ، عن تفاؤلها بخصوص أنشطة الادارة في المستقبل وعرضت خبرة بلدها كساحمة في الأنشطة التي تضطلع بها البلدان الأخرى للمنطقة في ميادين لها صلة بحالة المرأة .

٧٦ - وأشارت مثله الجمهورية الدومينيكية الى تنفيذ خطة العمل الاقليمية في بلدها . وذكرت بالخصوص التدابير المتخذة لتحسين حالة المرأة الريفية . وقالت ان الرجل والمرأة متساويان قانونيا في بلدها الا أن الحكومة تتخذ حاليا تدابير لجعل المرأة مدركة لحقوقها وقادرة على ممارستها . وأشارت الى تزايد مشاركة المرأة في وسائط الاتصال الجماهيري ، والى سائر أوجه التقدم المحرز في ميدان رعاية الطفل وما الى ذلك . وبخصوص الموارد الدولية ، قالت ان توجيهها ينبغي أن يتم عن طريق البرامج الانمائية لكل بلد ، وأكدت على ضرورة عرض المشاريع على صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة . وفي هذا الخصوص ، قالت انه قد يكون من المستحب عقد حلقة دراسية مخصصة لسألة عرض المشاريع على الصندوق . وكررت في ختام كلمتها التذكير بالحاجة الى تنسيق عمل مختلف المنظمات الدولية التي تقوم بنشاط في المنطقة .

٧٧ - وأبرزت مثله بيرو أن المؤتمر ينعقد في وقت حاسم بالنسبة للعالم وأنه يتيح فرصة للعمـل بحزم وثبات لصالح ضحايا الظلم . وأشارت الى الحاجة لزيادة الوعي ، بغية تحقيق انتصار العدالة والحرية والمساواة ، عن طريق المنظمات الشعبية . وأعادت تأكيد الحاجة الى اتخاذ قرارات عملية وواقعية للتغلب على الأزمات التي تتأثر بها شعوب العالم .

٧٨ - أما مثله دومينيكا ، البلد الذي كان مثلا لأول مرة في هذا الاجتماع ، فانها بدأت بيانها بتقدير عريض عن الحالة الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية في بلدها ، مشيرة بالخصوص الى النساء اللواتي تقوم الأغلبية من بينهن بأعمال زراعية مضيئة ، زيادة على الأعباء المنزلية ، دون أن تكون لهن مشاركة كبيرة في الأنشطة الانتاجية الأخرى باستثناء التمرين والتعليم . وذكرت انشءا وزارة شؤون المرأة التي تشتغل بمعونة من مكتب المرأة والتنمية لضرب المحيط الهندي . وقالت ان التغييرات اللازمة لم تتم بعد وذلك بسبب الاعصار الذي اجتاح البلاد وجعل من الضروري تكريس أدم الجهود لاعادة البناء . وطلبت تقديم المعونة الى المرأة في بلدها لكي يتسنى لها الحصول على التدريب في مختلف الميادين . وأعربت في النهاية عن شكرها لفنزويلا التي مكنتها من المشاركة في المؤتمر .

٧٩ - وأعربت مثله كندا عن تمنياتها بالنجاح لأعمال المؤتمر وعن اعتماد بلدها للاستمرار في التعاون مع بلدان المنطقة في انجاز برامج متمثلة بتحسين حالة المرأة . وقالت انه من المؤمل أن

يتوق المؤتمر الى تفهم أفضل لأولويات المنطقة فيما يتصل بهذه المساعدة . وبخصوص الحالة فـي بلدنا ، أشارت الى الجهود المبذولة من حكومتها للايفاء بالتزامها بتحقيق المساواة الكاملة بين الرجال والمرأة وبتمكين جميع الأشخاص من أن يختاروا بحرية وعن دراية نعت الحياة الذي يريدون .

### البيانات التي أدلى بها ممثلو الهيئات

٨٠ - قام ممثلو هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ( مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الحمل الدولية وبمندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة ) بتقديم تقارير موجزة عن أعمال هذه الهيئات والوكالات فيما يتصل بموضوع المؤتمر . وقد تضمن تقرير كل هيئة تحليلا لحالة المرأة فـي مجال تخصصها وإشارة الى التدابير المتخذة للمساعدة في تحسين تلك الحالة .

٨١ - وقدم ممثل اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادى تقريراً عن المؤتمر الاقليمي الثاني لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي عقد مؤخراً في تلك المنطقة .

٨٢ - وأبلغ ممثلاً المصرف الانمائي للبلدان الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية للمرأة عن الأنشطة التي أنجزتها هاتان المنظمتان فيما يتصل بادماج المرأة في تنمية أمريكا اللاتينية ، وعن نوع الأنشطة التي تمنحها الأولوية والدعم ، وعن أنجع السبل التي يمكن للحكومات أن تحصل بها على الموارد المتاحة لديهما .

٨٣ - وقدمت ممثلات المجلس الدولي النسائي ، والاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي ، والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن الحرة والتجارية ، واتحاد عمال أمريكا اللاتينية ، والرابطة العالمية للفتيات المسيحيات تقارير عن الأنشطة التي تضطلع بها منظماتهن ، واقترحن تدابير مختلفة لتسجيل ادمان المرأة في التنمية ، وكررن الاعراب عن استمداد هاتئ المنظمات للتعاون مع أجهزة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، مؤكدات أن الاعلام والنشر مجالان يتمين العمل فيهما على أساس الأولوية .

### اعتماد القرارات

٨٤ - اعتمد المؤتمر القرارات الواردة في الجزء الثالث من هذا التقرير .

٨٥ - وأثناء مناقشة القرار المتضمن تقييم وأولويات أمريكا اللاتينية استمداداً للمؤتمر العالمي لمقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم قدمت شميلي الملاحظات الكتابية التالية :

### فيما يتخلق بالفقرة الفرعية ٨

" بناءً على أن هدف هذا المؤتمر هو معالجة المشاكل التي تنطوى على التمييز ضد المرأة وعلى جعلها في مرتبة ثانوية وبالتالي منعها من الاندماج الفعلي في الجهود الانمائية لشعبنا ، تلك الجهود التي تطالب المرأة بأن تكون لها فيها المكانة التي

تستحقها ، تعتقد شيلي أنه ينبغي اعلاء الأولوية للجهود الرامية الى تحسين مركز المرأة بوجه خاص ، وبالتالي تحقيق التنمية ، وليس كما هو مذكور في الفقرة الفرعية المشار اليها من أن قضية المرأة هي نتيجة للتنمية وليست عاملا فعلا فيها .

وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من التقييم

" تعتقد شيلي أن الحالة السيئة للمرأة الريفية الفقيرة والمرأة التي وضعت في مركز هامشي بصورة عامة ليست ناتجة من عوامل اقتصادية فحسب ، بل بالأحرى ، عن عوامل اجتماعية أيضا تؤدي الى ظهور قوالب جامدة تعرقل بدورها الجهود المبذولة لتجسير التنمية ، بإبعاد المرأة عن المشاركة . "

وفيما يتعلق بالفقرة ٦ من التقييم

" لا توافق شيلي على نتيجة هذه الفقرة التي مفادها أنه ، وإن كان في وسع المرأة أن تحصل على الاعتراف بمساواتها الكاملة مع الرجل ، فلا بد من تغييرات مسبقة في الهياكل الاقتصادية الاجتماعية . ونحن نعتقد على عكس ذلك ، أن عيوب مجتمعاتنا في جميع الميادين عائدة أساسا الى أن الرجال هم الذين أنشأوا المؤسسات المنذمة للحياة الاجتماعية ، دون أي اعتبار لآراء النساء فيها . ونتيجة لذلك فأننا نرى أن ادماج المرأة في المشاركة الكاملة في حياة المجتمع يأتي في المقام الأول وأن جميع جهودنا ينبغي أن تبذل في هذا الاتجاه كيما يتسنى للمرأة أن تقوم بدورها على نحو فعال في الجهود الرامية الى حل المشاكل العويصة في المنطقة وفي العالم . "

٨٦ - وبعد اعتماد القرار قامت ممثلة صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة باحالة ملاحظاتها الى الأمانة . وفي رأيها أن الجملة التالية ينبغي أن تحذف من الفقرة ( و ) من الجزء هـ ( التمويل ) : " أن تحلم أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية طبقا للإجراءات التي وضعتها حديثا للجنة الاستشارية لصندوق التبرعات في آذار/مارس ١٩٧٩ " . وبخصوص الفقرة ( ج ) اقترحت حذف الكلمات " وأن يتوخى مزيدا من المرونة في تحديد المعايير لتخصيص الموارد بحسب احتياجات المنطقة " ، وكذلك حذف عبارة " بعد تلقي الموارد " .

مكان وتاريخ عقد المؤتمر الاقليمي الثالث

٨٧ - وأعلنت رئيسة المؤتمر خلال الجلسة الختامية العربي السخي الذي تقدم به كل من اكواور وكوستاريكا باستضافة المؤتمر الاقليمي الثالث لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية . وطلب الى أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن تجرى التفاوضات اللازمة لتعيين البلد الذي سيعقد فيه المؤتمر وتحديد تاريخ انعقاده .

### ثالثا - القرارات

٨٨ - اتخذ المؤتمر القرارات الستة التالية :

#### ١ - انشاء لجنة مخصصة لدراسة مشاكل الأم والطفل

ان المؤتمر الاقليمي الثاني لدماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ،

ان يضع في اعتباره أن الحالة الراهنة في العالم ولا سيما في البلدان النامية ، الناجمة عن الأزمة الاقتصادية الخطيرة ، تؤثر بقوة خاصة على الأمهات والأطفال ،

وان يرى ، بعد استعراض دقيق للدراسات والاحصاءات ، أن حل هذه المشاكل يتطلب استراتيجيات محددة في اطار أولويات واضحة ،

١ - يوصي بأن تدرس اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية اجراءات انشاء لجنة مخصصة تكون مكلفة ، في جملة أمور ، بما يلي :

( أ ) زيارة المناطق الأكثر تخلفا في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي واجراء دراسات ميدانية للمشاكل الخطيرة التي تعاني منها الامهات والاطفال ؛

( ب ) التعاون مع اللجان الفرعية الوطنية القائمة أو تلك التي تكون قد أنشئت لأغراض مماثلة .

٢ - يربطو من اللجنة الاقتصادية لا أمريكا اللاتينية أن تقدم الدراسة المذكورة مع الآثار المالية المتصلة بها الى اللجنة الجامعة للجنة لكي يتسنى اتخاذ قرار في هذا الشأن في أقرب وقت مستطاع .

#### ٢ - انشاء لجان وطنية لدراسة مشاكل الام والطفل

ان المؤتمر الاقليمي الثاني لدماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ،

ان يضع في اعتباره ان التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية تضمن بصورة عامة ، في أغلبية بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة ،

وان يضع في اعتباره أيضا أن الاجهزة الوطنية لا تطبق جميع هذه الصكوك وان هناك فروقا جلية بين أحكام القوانين أو الاتفاقيات وبين تطبيقها أو تنفيذها ،

وان يدرك الحاجة الى انشاء آلية مكلفة بحل هذه المشكلة ،

بحث الحكومات على أن تعطي كل أولوية مستطاعة الى انشاء لجان على المستويين الوطني والمحلي لتنسيق ودراسة ادماج المرأة على نحو كامل في عملية التنمية ، وبخاصة الحالة الحقيقية للام والطفل وشاكلهما ؛ وأن تقدم الى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تقارير دورية عن نتائج أعمالها حتى يتسنى اظهار هذه النتائج في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاقليمية ، ويبحث أيضا الحكومات على أن تقوم ، وفقا لأولوياتها الوطنية ، بمنح هذه اللجان جميع التسهيلات المستطاعة لكي تتمكن ، طبقا لولايتها ، من تحليل مشاكل الأم والطفل ، ورفع تقارير كاملة عنها الى الهيئات الدولية المتخصصة في هذا الموضوع .

### ٣ - تقييم وأولويات أمريكا اللاتينية استعدادا للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام

ان المؤتمر الاقليمي الثاني لادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ،

ان يرى أن المرأة هي عامل في عملية التنمية وأن حالتها وشاكلها لاتهمها هي وحدها بل تؤثر على المجتمع بأسره ، وأنه ، علاوة على ذلك ، ينبغي أن ينظر في حالتها في اطار الانشطة العالمية الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

وان يضع في اعتباره قرارى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٨٦ و ٣٨٨ (د-٢٨) المتخذين في الدورة الثامنة عشرة ، والمتضمنين التحضيرات التي قامت بها هذه اللجنة وساهماتها من أجل اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وهي استراتيجية ينبغي أن تتعكس فيها "على نحو ملائم الحاجة الى اتباع سياسات ملائمة لتعزيز التنمية الاجتماعية ، يحدد ما كل بلد في اطار خطته وأولوياته الانمائية" (٢) ،

وان يشير الى أن الجمعية العامة ، وفقا لاهداف عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، قد دعت اللجان الاقليمية في القرار ٣٥٢٠ (د-٣٠) "الى أن تقوم ، على سبيل الأولوية باستحداث وتنفيذ استراتيجيات فعالة ترمي الى مؤازرة أهداف خطة العمل العالمية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، واضمة نصب أعينها خطط العمل الخاصة بكل منها" ،

وان يأخذ في اعتباره من جميع الأوجه ، روح ونص خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية التي أقرها المؤتمر الاقليمي الأول لادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ( هافانا ، كوبا ، حزيران /يونيه ١٩٧٧ ) وأقرتها الدول الاعضاء في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ( نيويورك ، تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ) ،

وان يأخذ في اعتباره أيضا أن العديد من قرارات الجمعية العامة ، ولا سيما القرارات ٣٥٢٠ (٣٠-٥) و ٣٥٠٥ (٣٠-٥) ، و ١٧٥/٣١ و ٢٠٠/٣٣ ، وكذلك القرار ٢ لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، تهيب بالوكالات المتخصصة الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، وجميع المؤسسات المالية والمصارف الانمائية الاقليمية ودون الاقليمية ، ووكالات التمويل الثنائي ، أن تنوم في أقرب وقت مستطاع بمنح أولوية عالية في مساعدتها الانمائية للمشاريع والبرامج التي تهدف الى تشجيع ادماج المرأة في عملية التنمية ، وفقا للطلبات المقدمة من الحكومات .

وان يرى أيضا أن الجهود والاستراتيجيات الرامية الى تحقيق أهداف خطة العمل الاقليمي في ، في أغلبية الدول ، غير كافية وغير مناسبة لاجتثاث تفرقات حقيقية كمية أو نوعية ، في حياة المرأة ، أو لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما في البعثات الاجتماعية الاقتصادية الدولية وفي الأرياف ،

وان يشرح في اعتباره أن الوقت قد حان لتجاوز مرحلة التقييمات المتكررة والكلام عن الأهداف المرجوة ، وهي أهداف مبينة في وثائق عديدة للأمم المتحدة ، من بينها مثلا "تقييم لا باز" (٣) ، وان يرى أن التأخير في تنفيذ خطة العمل الاقليمية لا دماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا أمريكا اللاتينية يعرقل رفع مستوى المعيشة وزيادة مشاركة المرأة في المنطقة ويحبط عزيمة نساء كبيرة من النساء في المنطقة ، وقد كان اعلان عقد المرأة قد أحيأ فيهن الأمل .

وان يساوره القلق بوجد خاص لكون عدد كبير من بلدان المنطقة لم تقم الى الآن باستعراض التشريعات القائمة ، بغية القضاء على الجوانب التي تؤثر على المركز القانوني والاجتماعي للمرأة ، لتحول دون اندماجها الكامل في عملية التنمية ،

وان يأخذ في اعتباره القرار المتعلق بظروف عمل المرأة ، وتدريبها المهني ، وتوظيفها ، الذي اتخذته المؤتمر الحادي عشر للدول الأمريكية الاعضاء في منظمة العمل الدولية (مدلين ، كولومبيا ، ايلول /سبتمبر - تشرين الاول /أكتوبر ١٩٧٩) (٤) ،

وان يرى أن المؤتمر الاقليمي الثاني لا دماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا أمريكا اللاتينية يشكل نشاطا تحفيزيا من جانب منطقة أمريكا اللاتينية ، تأمبا للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٨٠ ،

يقرر ابلاغ هذا القرار ، مشفوعا بتقرير المؤتمر الاقليمي الثاني لا دماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا أمريكا اللاتينية ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والى لجنة التخطيط الانمائي ، واللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة والى المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٨٠ .

(٣) المرجع نفسه ص ٢٠٣ .

(٤) الوثيقة AP/13 و CRA/XI ، التي قدمت الى المؤتمر بوصفها المرفق الثاني للوثيقة المرجعية المعنونة "أنشطة منظمة العمل الدولية لصالح المرأة في أمريكا اللاتينية" (ILO/W.4/1979)

ألف - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاقليمية لادماج  
المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
لا مريكا اللاتينية

- ١ - تجرى هذه العملية التقييمية الأولى في منتصف "عقد الأمم المتحدة للتنمية : المساواة والتميز والسلم" ، وعشية وضع الاستراتيجية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، التي ينبغي أن تتضمن نتائج تقييم حالة المرأة . وبالتالي ، فانه من الضروري تكريس الجهود والموارد لحل المشاكل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ، الاقليمية والتي يتعين على المرأة أن تواجهها خلال العقد القادم .
- ٢ - ان ظروف العيش للمرأة في المنطقة مشكلة يتأثر بها مجتمع أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بأسره . وبالتالي ، فان تحسين هذه الظروف يجب أن يكون هدفا أساسيا وصرحيا لعملية التنمية الشاملة والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة ، وتتعدد ظروف العيش للرجل والمرأة تبعا لنوع المجتمع الذي يعيشان فيه وللطبقة الاجتماعية الاقتصادية من المجتمع التي ينتميان اليها ، غير أن المرأة تواجه أيضا أشكالا خاصة من التمييز ناجمة عن تقسيم العمل على أساس اجتماعية وجنسية .
- ٣ - يمكن القول بأن حالة المرأة في المنطقة قد تحسنت نسبيا بصورة عامة ، غير أن ذلك لا ينطبق على جميع النساء أو جميع جوانب الحياة الاجتماعية . فالظروف التي تعيش فيها المرأة تختلف اختلافا واسعا تبعا للطبقة الاجتماعية الاقتصادية التي تنتمي اليها ، وتتشعب تبعا لذلك أنماط مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومصادر وأشكال التمييز ضدّها .
- ٤ - ان النساء اللواتي يتأثرن أكثر من غيرهن بهذه الحالة الناتجة عن الهياكل الاقتصادية الاجتماعية غير الملائمة من النساء المنتميات الى الفئات الفقيرة ولاسيما في المناطق الريفية والمناطق الحضرية الهامشية .
- ٥ - يسند التنظيم الاجتماعي في المنطقة الى الأسرة وظائف الانجاب البيولوجي والاجتماعي لأعضائه ، أي السكان . وتضطلع بالأعمال المنزلية جميع النساء تقريبا ممن بلغن سن الرشد . بيد أن هذه المساهمة الهامة التي تقدمها المرأة بأدائها دورها الانجابي لا تلقى أي اعتراف اجتماعي ، وانما تعمل لادامة القوالب الجامدة الجنسية والانماط الثقافية السارية التي تتميز به المرأة . والأهم من ذلك هو أن حالة المرأة ينظر اليها عادة بوصفها جزءا من قطاع الرعاية الاجتماعية ولذا فان هناك نزعة الى عدم الاعتراف بأنشطتها المنزلية ، ومن ثم تجاهل مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهناك خطط واستراتيجيات انمائية وطنية عديدة لا تأخذ في الحسبان ما تقوم به أغلبية النساء من الاعمال المنزلية . وتوجد كذلك مجموعة من المشاكل الاجتماعية المترابطة يتضرر بها الرجل والمرأة على حد سواء ، وتعرقل تحقيق التنمية المتكاملة ، وهي مثلا : الفقر المدقع ، والتوزيع غير العادل للدخل ، والبطالة ، والأمية ، أو شبه الأمية ، وهامشية قطاعات عريضة حضرية وريفية وأعمالية ، وضعف المشاركة أو عدمها على الاطلاق في أهم جوانب الحياة الوطنية ، الى غير ذلك من المشاكل .
- ٦ - ان المشاكل التي تعوق مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لبلادها مرتبطة ارتباطا وثيقا بأوضاع التخلف العامة . ومن الاساسي ، اذن ، تحقيق التغييرات

اللازمة في الهياكل الاجتماعية الاقتصادية ، والقيام ، في الوقت نفسه باتخاذ تدابير محددة تهدف الى تغيير حالة المرأة في أمريكا اللاتينية بحيث تصبح عنصرا فاعلا في تغيير الهياكل القائمة وعاملا حاسما في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة . وذلك يعني ان حالة النساء في المناطق الريفية تتسم بخطورة خاصة انهن ، فضلا عن عزلتهن ، يعانين من انعدام التعليم والمالسة ، الى غير ذلك من الموائن التي تحملهن على النزوح الى المدن بحثا عن العمل ، مع ما قد يترتب على ذلك من اضطرار الى البغاء والتسول ومن اتساع الاحياء الفقيرة .

٧ - ومن الجلي بالتالي ان التشريعات ، بقدر ما تميز المرأة ، تمنعها من الاندماج في عملية التنمية ، وان يكن صحيحا ان التدابير التشريعية غير كافية في حد ذاتها لتأمين المساواة بين الرجل والمرأة ، فان الغناء الاحكام التمييزية يفتح الطريق في هذا الاتجاه . وان التمييز الموجود بحكم الواقع في المنطقة يقوم على التمييز الموجود بحكم القانون ويتغذى به ، وهناك حاجة ملحة الى اتخاذ تدابير قانونية ملائمة لتأمين المساواة بين الجنسين .

٨ - وفي حين ان التعليم عامل أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب ، فان المرأة تمثل في المنطقة نسبة مئوية مرتفعة ( تتراوح بين ٦٠ و ٨٠ في المائة ) من مجموع السكان الأميين . وحتى في البلدان التي يعتبر مستواها الثقافي مرتفعا ، لاتزال النسبة المئوية من النساء اللواتي حصلن على تعليم ثانوي وتقني وعالي ، منخفضة .

٩ - وبسبب صعوبة الوصول الى التعليم بالنسبة لأكثر الفئات من السكان ، ولا سيما النساء ، اتجهت المرأة الى القطاعات التقليدية في الاقتصاد وهي أساسا الخدمات المنزلية ، والتجارة ، والانشطة الحرفية والاعمال الزراعية . وتوجد أيضا مشكلة خاصة تتمثل في انقطاع الفتيات عن المدرسة لأسباب اقتصادية ، أو لسبب الحمل ، أو الاضطرار الى العمل بقصد المساعدة في دخل الأسرة أو لأسباب أخرى .

١٠ - ويتهين من الدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والأمم المتحدة أن مشكلة الصحة بالمنطقة مفرقة . فانخفاض متوسط العمر المتوقع وارتفاع متوسط الوفيات ونسبة انتشار الأمراض والحالة الحرجة للصحة العامة في المنطقة تبرز مع بعضها الفروق بين الحالة الصحية وظروف المعيشة في بلدان أمريكا اللاتينية وبينها في البلدان المتقدمة النمو في العالم . ويزداد كل ذلك خطورة اذا ما وضعت في الاعتبار الفروق القائمة في هذا الميدان فيما بين مختلف بلدان المنطقة وفيما بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق في داخل البلد الواحد .

١١ - تمثل النساء ، مع الاطفال ، الضحايا التي تتأثر أكثر من غيرها بهذه الحالة وذلك بسبب العناية الخاصة التي يتطلبها خلال أشهر الحمل ، وفي وقت الولادة وأثناء فترة الرضاعة . ويضاف الى ذلك الارتفاع المتواصل في سعر الأدوية والاحتكار الذي تمارسه الشركات عبر الوطنية وكذلك النقص في الموارد الطبية الملائمة .

١٢ - وبخصوص العمالة ، يمكن ملاحظة أن نسبة مئوية منخفضة جدا من النساء قد اندمجت في القوة العاملة ، غير أن هذه النسبة أكثر ارتفاعا في منطقة الكاريبي منها في بقية أنحاء المنطقة .

١٣ - تقوم أغلبية هذه النساء بأعمال لا تتطلب أية مهارة وخاصة في قطاع الخدمات ، ولا سيما الخدمة المنزلية ، بما في ذلك العمل المنزلي للأسرة بدون أجر . وفي حالات عديدة يمارس ضد المرأة تمييز



واستغلال فيما يتعلق بالأجر وبشروط العمل وممارسات التشغيل . وتلاقي المرأة صعوبات حقيقية في الاندماج في سوق الشغل والحفاظ على عملها ، الأمر الذي يمدق مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلادها .

١٤ - ويتبين من الإحصاءات الحالية أن اليد العاملة النسائية تتجمع في المدن ، ولا سيما المواصل الكبرى حيث يتجمع فيها أكبر قدر من الخدمات والأعمال التي تسند تقليديا إلى المرأة ، ولكن لا تتوفر فيها المرافق الاجتماعية والتعليمية التي قد تسمح لأغلبية النساء بالاستمرار في العمل . وعمداً ، بالإضافة إلى البطالة والعمالة الناقصة المزمنتين اللتين تعاني منهما المنطقة ، يزيد من سوء حالة المرأة .

١٥ - لا تزال الأسرة تشجع لدى أعضائها الأنشطة والاستعدادات الموافقة لقوالب ثابتة لكل من الجنسين أكثر مما ينبغي مطابقة لمكاناتهم وقدراتهم بوصفهم كائنات بشرية ، الأمر الذي يؤثر ليس فقط في فرص التطور الشخصي للمرأة بل وكذلك في دورها بوصفها عاملاً في التنمية .

١٦ - إن أحد العوائق الأساسية في سبيل حصول المرأة على العمل والتعليم ومناصب الإدارة ، ومكانيات التطور ، يتمثل في حجم العمل المفرط الذي تفرضه عليها المهام المنزلية التي تصير خطاً وفقاً على المرأة وحدها . إن يوم العمل المضاعف هذا له تأثير كبير جداً على ملايين النساء المدمجات في الإنتاج والخدمات واللواتي يقع عليهن ، بالإضافة إلى يوم عملهن ، عبء الأعمال المنزلية كلها .

١٧ - وثمة مفرز في كون مشاركة المرأة سياسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدها ضعيفة في المنطقة إلى أقصى حد ، فالمرأة تشكل حالياً قرابة نصف مجموع الناخبين إلا أن تمثيلها في الهيئات التشريعية ضعيف جداً وهو أضعف من ذلك في الهيئات التنفيذية . ولا تشارك المرأة مشاركة كافية في اتخاذ القرارات ، وآراؤها تهمل واحتياجاتها لا تؤخذ في الاعتبار في التخطيط الإنمائي لبلدان عديدة .

١٨ - ويتفاقم أثر جميع هذه العناصر التي تنعكس في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة بوجود مشاكل مثل البغاء ، والمتاجرة غير المشروعة بالأشخاص والمخدرات وبتك الاعراض والأمان على المخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة والسلوك المنافي للمجتمع .

١٩ - أما وسائط الاتصال الجماهيرية التي لديها إمكانات كبيرة للإعلام والتثقيف ونشر الآراء والأقناع فإنها غالباً ما تفشل في تحقيق هذه الأهداف لأنها تميل عادة إلى تقديم وتميز الصورة القولية والمهينة وغير الصحيحة للمرأة ، وتعاملها كأداة جنس وعامل تشجيع للاستهلاك المشواطي ، خاصة عندما تسعى هذه الوسائط إلى ترويج أنواع مختلفة من البضاعات .

٢٠ - لقد استطاعت وسائط الاتصال إلى حد كبير جداً أن تديم مدفوعة بالمصالح الاقتصادية للمشركات عبر الوطنية تبعية النساء بتقديمها لهن حقيقة غير حقيقتهم وباغفاء ذاتهن الحقيقية عنهن ، وأسهمت في إبقاء المرأة داخل حدود المنزل وفي منع تطور وعيها النقدي ، وفي ترويج المفهوم الذي يصور دور المرأة على أنها بضاعة صالحة للاستهلاك .

٢١ - اعتبارا لهذا التقييم ، وبغية التغلب على العراقيل المذكورة أعلاه والتي تضع الادمج الكامل للمرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ينهني للحكومات ، والمرأة ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، والمنظمات الدولية أن تتعهد باعطاء أهمية وأولوية للتدابير التالية التي تهدف الى تحسين الوضع الراهن .

### باء - البيادين ذات الأولوية والاستراتيجيات والتدابير الواجب اتخاذها

١ - توصي الحكومات بما يلي :

- ( أ ) ألا تدخر جهدا لتقديم أقصى دعم ممكن لتنفيذ خطة العمل الإقليمية ، التي تشكل الأداة الأساسية لتحقيق التدابير ذات الأولوية بالنسبة للمنطقة ؛
- ( ب ) أن تتخذ تدابير تكفل أن تتضمن الخطط الإقليمية والوطنية والقطاعية تدابير محددة لصالح المرأة ، وتوفر الموارد المناسبة لهذا الغرض وتقوم برصد وتقييم مدى تطبيقها وأثرها على حالة المرأة ؛
- ( ج ) أن تضع أهدافا واستراتيجيات ملموسة ودراسات متصلة بحالة المرأة في الأنشطة الولائية التحضيرية من أجل وضع الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ؛
- ( د ) أن تتخذ بأقصى سرعة مستلعاة التدابير اللازمة لتنفيذ خطة العمل العالمية وخطة العمل الإقليمية من أجل انشاء وتحسين الآليات الوطنية لدمج المرأة في عملية التنمية ، وكذلك تحليل وتحديد العوامل التي تعوق انشاء هذه الآليات ، وعند الاقتضاء ، استنباط الآليات الأكثر تلاؤما مع هذا الغرض ؛
- ( هـ ) أن تتخذ ، بأقصى سرعة مستطاعة ، وفي كل بلد ، التدابير اللازمة للاستمرار الكامل للتشريعات الولائية بغية تأمين المساواة القانونية بين الرجل والمرأة في جميع الميادين ، مع التأكيد بوجه خاص على القانون المدني ، وقانون الاسرة والعمل والقانون الزراعي والجنائي ؛ وأن تضع ، حيثما كان مناسباً ، أنظمة تحكم مال الأسرة وتضمن استفادة القرينين من الممتلكات المكتسبة بمناسبة الزواج أو القران بالتراضي ، وفي البلدان التي لا يوجد فيها قانون للأسرة ، ينبغي ادراج مثل هذه الاحكام في التشريع المدني ، وأخيراً ، أن تتخذ التدابير اللازمة لتأمين حمل المرأة على المعلومات المناسبة بخصوص جميع المسائل القانونية والتشريعية المتعلقة بها فتضمن بذلك اعمال هذه الاحكام بصورة أفضل ؛
- ( و ) أن تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالعمالة ، والواردة في القرار الخاص بشروط عمل المرأة وتدريبها المهني ، وتوظيفها ، الذي اتخذته في المؤتمر الحادي عشر للدول الأمريكية الاعضاء في منظمة العمل الدولية المعقود في مدلين ( كولومبيا ) في الفترة من أيلول / سبتمبر الى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ :
- ( ١ ) خلق الظروف الملائمة لتوفير العمل للعدد المتزايد من النساء ولا سيما ربات الأسر اللواتي يشكلن نسبة مئوية مرتفعة من ضحايا البطالة والعمالة الناقصة ؛

٢' وضع وتنفيذ برامج تدريبية في الميادين غير التقليدية ، مخصصة للشابات غير الماهرات في المناطق الحضرية وللعاملات المهاجرات ، وتأخذ سنهن فسي الاعتراف ، وذلك بضية اعدادهن وتحسين مستواهن في سوق الشغل ، وتمكينهن من الحصول على دخل من خلال انتاج السلع والخدمات ، وتخفيض الهجرة من الريف الى المدن ؛

٣' تحسين شروط عمل المرأة في القطاع " غير الرسمي " من الاقتصاد وتحسين امكانية حصولها على الاعتمادات وعلى الضمان الاجتماعي وزيادة تدریبها في مجال الادارة .

( ز ) اعطاء الاولوية ، في المدى القصير ، لبرامج واسمة النطاق لمحو الأمية وتعليم الكبار ، مع التركيز على المرأة في المناطق الريفية حيث تمثل المرأة أعلى نسبة من التخلف في مجال التعليم ؛ ومن المقترح أيضا استخدام الوسائل التي تتيحها التقنيات المعصرية في مجالي التعليم الرسمي وغير الرسمي . وينبغي ، في البلدان التي لم يقع فيها ذلك بعد ، القضاء بسرعة كبيرة على التمييز القائم ضمنا في التعليم الذي يفصل فيه بين الجنسين ، وينبغي تشجيع التعليم المختلط الذي يعزز بصورة أساسية امكانيات التعايش ، ويزيل الانماط والقوالب الجامدة ذات الطابع الجنسي ، ويتيح الاستغلال الأمثل للموارد ، كما ينبغي تشجيع التربية الجنسية ؛

( ح ) أن تكيف البرامج واتباع المرونة في النماذج بحيث يتاح للنساء من استئناف تعليمهن الثانوي أو الجامعي ، كلما سمحت لهن بذلك مسؤولياتهن كأمهات أو عندما يرين ، بعد اشباع رغبتهن في تكريس أنفسهن لرعاية وتربية وتدريب أطفالهن ، ان الوقت حان لكي يستأنفن دراستهن أو حياتهن المهنية ؛

( ط ) أن تستخدم وسائط الاتصال الجماهيري لنشر خطة العمل الاقليمية وادماجها في نظام التعليم الرسمي لاطلاع السكان بصورة مناسبة وتمكينهم من المشاركة عمليا وعن وعي في عملية التنمية في بلدانهم ؛

( ي ) أن تكفل التساوي في فرص الحصول على الخدمات الصحية ، ولا سيما بالنسبة لأفقر القطاعات ، وأن يشمل ذلك جميع الاحتياجات الصحية الاساسية للسكان ، بما في ذلك الهياكل الاساسية الملائمة ، والخدمات الضرورية الطبية وشبه الطبية ، دون أي تمييز قائم على الجنس ، بضية ضمان مستوى مناسب من الرعاية الصحية للجميع ؛

( ك ) أن تقوم ، في البلدان التي لها أنظمة ضمان اجتماعي ، باعادة وضع المعايير التي تحكم ، على سبيل المثال ، تمويل وتكاليف دور الحضانه ومراكز الرعاية النهارية للأطفال ، بحيث تتم تغطية هذه التكاليف من التبرعات المدفوعة من الرجال والنساء بالتساوي ، فتزول بذلك فكرة أن تقديم مثل تلك الخدمات مقصور على الأمهات وحدهن ؛

( ل ) أن تولي عناية خاصة لتحسين الخدمات الوطنية الاعلامية والاحصائية ، بحيث يتسنى تقييم مشاركة المرأة في جميع المستويات والقطاعات في الجهاز التخطيطي ؛ وان تقدم في الوقت المناسب الى وكالات الامم المتحدة المتخصصة ، بناء على طلبها ، معلومات مستكملة عن حالة المرأة ؛

( م ) أن تقوم ، في إطار برامج التعاون الاقتصادي والتقني في ما بين البلدان النامية ، وكذلك في سياق الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية ، بتشجيع جوانب هذا القرار التي تهدف إلى ضمان الإدماج الكامل للمرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادها ؛

( ن ) أن تتخذ وتنفذ ، بالتعاون مع هيئات منظمات الأمم المتحدة ، تدابير ترمي إلى تغيير الصورة الحالية للمرأة بوصفها أداة جنسية وإلى تقديم المرأة بوصفها كائناً بشرياً منتجاً ، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ؛

( س ) أن تضع سياسات محددة لتحسين مركز المرأة الريفية ، ولا سيما في ما يتصل بتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ؛

( ع ) أن تدرج في برامج التعاون التقني الوطنية وفي الأرقام الإرشادية للتخطيط المقابلة لتلك البرامج ، مشاريع متعلقة بزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية ، وأن تمنح حثاً للمشاريع أولوية عالية ؛

( ف ) أن تقدم دعماً ثابتاً لإنشاء معهد البحث والتدريب الدولي للنهوض بالمرأة في الجمهورية الدومينيكية ؛

( ص ) أن تدلّب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعجل تنفيذ التوصيات التي اعتمدها مجلس إدارة المعهد لكي يبدأ هذا المعهد أشغاله في أقرب وقت مستطاع ؛

( ت ) أن تدلّب ، كذلك ، إلى الأمين العام أن يدرس إمكانية تقديم تقرير عن الأعمال المنجزة ، والبرامج المعدة والتدابير الواجب اتخاذها فوراً ، إلى المؤتمر العالمي لعام ١٩٨٠ .

٢ - توصي بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بما يلي :

( أ ) أن تقدم في أقرب وقت مستطاع هذا القرار الذي يتضمن الاستراتيجيات الأساسية لإدماج المرأة في عملية التنمية ، والوثائق ذات الصلة المذكورة في الفقرتين ٣ و ٤ من قرار الجمعية المائة / ٣٣ ، إلى الدورة القادمة للجنة التحضيرية للاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، وإلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، لكي تنظر فيها في دورتها الثالثة ؛

( ب ) أن تدرج في تنفيذ برامجها المادية توصيات خطة العمل الإقليمية بوصفها جزءاً من التدابير المطلوبة في إطار الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة ، وأن تقوم في سياق تقييماتها الدورية بالنظر في بعض الأوجه المحددة لتطور حالة المرأة في كل ميدان ؛

( ج ) أن تكمل الطلب المضمن في الفقرة السابقة ، بإنشاء آلية تسمح بقيام صلة وثيقة بين الوحدة الخاصة بإدماج المرأة وسائر أجهزة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بحيث يتسنى إجراء تحليل مشترك لما لهذه الاستراتيجية الجديدة من تأثير كمي ونوعي على حالة المرأة ؛

( د ) أن توصي بأن تقوم لجنة الخبراء الحكوميين العاليين المستوى ، التي تجتمع دورياً بدعوة من الأمانة العامة ، بتضمين تقييمها الدوري تقييماً متصلاً بإدماج المرأة في عملية التنمية

الاقتصادية والاجتماعية ، وأن تضع توصيات تقود الى اشراك المرأة اشراكا فعالا وتحسين حالتها في التنمية الاقليمية ، والى تحقيق أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ؛

( د ) أن تتعاون مع حكومات المنطقة ، بالاشترك مع الامانة الدائمة للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، في تعيين واعداد مشاريع للتعاون الاقتصادي تؤثر على وضع المرأة في تطوّر المنطقة وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا ؛

( و ) أن تستمر في اتخاذ الخطوات اللازمة ، بما تتطلبه الحالة من استمجال ، ووفقا لتوصيات مكتب المؤتمر الاقليمي الأول ، للحصول على الموارد البشرية والمالية التي تحتاج اليها الامانة لكي تتمكن من الاستجابة على نحو أفضل لطلبات الحكومات ؛ وأن تملأ في أقرب وقت ومستطاع الوظيفة المقابلة في مكتب مكسيكو ، لكي تسهم بفعالية أكبر في تحقيق أهداف خطة العمل الاقليمية وبرنامج الأمم المتحدة لادماج المرأة في عملية التنمية ؛

( ز ) أن تمنح أولوية ، في مختلف محافل وهيئات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، الى دراسة وتحليل المفاهيم الاساسية ، والاستراتيجيات والتدابير المضمنة في خطة العمل الاقليمية ، وذلك بهدف منع ازدياد واهمية الجهود وتميز الجهد القائل بأن ما يسمى : "مسألة المرأة" لا ينفصل عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للبلدان ؛

( ح ) توزع الموارد البشرية والتقنية والاقتصادية اللازمة لتنسيق المشاريع المخصصة للمنطقة عن طريق المعهد الدولي للبحث والتدريب للنهوض بالمرأة .

٣ - يوصى بأن تقوم المرأة بما يلي :

( أ ) أن تسهم ، بمزيد من روح الالتزام في التنظيمات النقابية وأن تقوم ، من خلال المنظمات النسائية أو المشتركة التي تنتمي اليها ، في تنفيذ برامج العمل الرامية الى تحقيق ادماجها في عملية التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ؛ وأن تشجع المنظمات الشعبية المحلية التي تدعم المبادئ الديمقراطية الداعية الى المساواة والعدالة الاجتماعية ؛

( ب ) أن تساعد في ترويج خطة العمل الاقليمية ، وأن تعتبرها قدر المستطاع مرجعا للتدابير الملموسة التي يمكن أن تتخذها المجموعات التي تنتمي اليها ؛

( ج ) أن تحث المنظمات غير الحكومية ولا سيما رابطات النساء على الاستمرار في أعمالها القيّمة ، مع التركيز على الأنشطة الرامية الى تحقيق النتائج المقترحة لعقد المرأة ولخطة العمل الاقليمية ، بصورة مباشرة أو بالتعاون مع الحكومات .

٤ - وفيما يتعلق باعداد المشاريع

يوصى بأن تقوم حكومات أمريكا اللاتينية والكاريبي ومنظومة الامم المتحدة بما يلي :

( أ ) أن تقدم المساعدة اللازمة لبلدان المنطقة لتسهيل ادماج هذه المشاريع فسيهيئاتها الاساسية الوطنية في جميع الأوجه المذكورة ، وذلك سواء بواسطة المساعدة التقنية أو التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ؛

(ب) أن تولي أهمية أكبر لتدريب المرأة ، مع التشديد بصورة خاصة على ميادين التدريب غير التقليدية ، لكي تتمكن من اعداد وتنفيذ المشاريع في جميع أوجهها ؛ وأن توجد ميادين تسويق ونتاج وغيرها يمكن أن تسمح بها بالحصول على دخل وتحسين حالتها وحالة أسرتها ؛

(ج) أن تقوم ، بواسطة الاجهزة الاقليمية ، بإنشاء الأجهزة الاعلامية والتنسيقية اللازمة لمنع ازدياد واجة الانشطة ولتركيز الجهود على القضايا الرئيسية ؛

(د) أن تنشئ تعاونيات للمنتجين والمستهلكين ، وأن تنشر التكنولوجيا الوسيطة التي تخلص المرأة الريفية من أعمالها الثقيلة ، وأن تنشئ التجهيزات الملائمة للخدمات الأساسية .

٥ - وفيما يتعلق بالتمويل

يوصى بأن تقوم الحكومات والهيئات والوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة بما يلي :

(أ) أن تكفل تخصيص استخدام الموارد المالية بصورة فعالة لاعداد وتنفيذ مشاريع ترمي الى ادماج المرأة في عملية التنمية ؛

(ب) أن تطلب بوجه الخصوص الى المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة أن تقيم ما انجزته من أعمال لتحسين مركز المرأة وأن تزيد مساهماتها المالية وتحدد التدابير الواجب اتخاذها لتنفيذ خطة العمل الاقليمية ؛

(ج) أن تطلب الى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن تسمى للحصول من الجمعية العامة على مزيد من الاعتمادات للمشاريع دون أن يتسبب ذلك في تخفيض الموارد التي تخصصها اللجنة الاستشارية لصندوق التبرعات لعقد المرأة ؛

(د) أن تعيد تأكيد الفقرة ٨٨-٨٠١ من خطة العمل الاقليمية التي " تطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة أن يخصص موارد اضافية لأمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من الميزانية العادية ، لدعم أنشطتها العادية المتعلقة بالمرأة ، وأن يسهل انشاء وحدة متخصصة داخل اللجنة تعنى بدمج المرأة في عملية التنمية " . ويوصي أيضا بزيادة هذه الموارد لدعم الوحدة . وينبغي تخصيص موارد بشرية ومالية اضافية في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومكاتبها الاقليمية عملا بالتوصيات التي أعطيت الى اللجنة في هذا القرار ، وأن تجرى دراسات وأبحاث بنية اعداد برامج اعلام ونشر ملائمة ؛

(هـ) أن تكرر التوصيات الواردة في الفقرة ٨٨ - ٨٠٢ من خطة العمل الاقليمية التي " تطلب الى صندوق التبرعات لعقد المرأة أن يقدم أقصى دعم مستطاع لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبرامجها وأنشطتها المحددة الناجمة عن الأولويات المبينة في خطة العمل الاقليمية هذه في ميدان ادماج المرأة تبعاً للمعايير التي حددتها الأمم المتحدة لتخصيص موارد الصندوق " ، وأن تتوخى أيضاً مرونة أكبر في تحديد المعايير لتخصيص الموارد وفقاً لاحتياجات المنطقة ؛ وينبغي التفتيش الى أقصى حد مستطاع من الفترة الفاصلة بين وقت تخصيص الاعتمادات للمشاريع وتنفيذ هذه المشاريع بعد الحصول على الموارد ؛ وينبغي تأمين الدعم المالي للمشاريع ريثما تدمج في البرامج الوطنية ، واعطاء أقصى أولوية للبرامج المتكاملة التي من شأنها أن تضمن تأثيراً حقيقياً على حالة المرأة ؛

( و ) أن تكرر الفقرة ٨٨-٨٠ ' ٣ ' من خطة العمل الاقليمية التي " تطلب الى مديسر برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يقدم أقصى مساعدة مستطاعة على المستويين الوطني والاقليمي - لأحكام خطة العمل الاقليمية هذه ، وذلك بدعم الانشطة والبرامج والشاريع الخاصة لأمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية الرامية الى تحقيق أهداف اللجنة " ، بحيث تكون مكاتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في البلدان هي المسؤولة عن هذا التنسيق بغية منع ازدياد واجبة الجهود ؛ وأن تدلج أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية طبقا للاجراءات التي وضعتها حديثا للجنة الاستشارية لصندوق التبرعات في شهر آذار/مارس ١٩٧٩ .

( ز ) أن تكرر التوصيات الواردة في الفقرة ٨٨-٨٠ ' ٤ ' من خطة العمل الاقليمية التي " تطلب الى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن يستكشف ويدرس مع عميئات معنية بالتعاون الدولي الثنائي أو المتعدد الأطراف ، امكانية تقديم دعم مالي لبرامج محددة لها صلة بتحقيق أهداف خطة العمل الاقليمية هذه " ؛ وأن تطلب اليه أن يسهى ، عن طريق مندملات مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها ، الى الحصول على دعم مالي للبرامج التي تتخذ من أولوياتها جوانب متصلة بالمرأة ، في سياق الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

#### ٤ - دعم تطور المرأة في نيكاراغوا

ان المؤتمر الاقليمي الثاني لدمج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ،

ان يضع في اعتباره ان حكومات المنطقة مصممة على تنفيذ خطة العمل الاقليمية لدمج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية نظرا لأهميتها الحيوية بالنسبة للتقدم الوطني الشامل ،

وان يضع في اعتباره ان حكومات المنطقة ، وهي دول أعضاء في الامم المتحدة قد قامت ، على غرار المندملات الدولية ببيادرة لدمج وإشراك المرأة في الانشطة الانمائية لانها تمنح الاولوية لهذه القضية وان يضع في اعتباره ان نيكاراغوا ، وهي احدي بلدان أمريكا الوسطى ، تمر حاليا بمرحلة حاسمة نتيجة لحركة التحول السياسي فيها التي لعبت فيها المرأة منذ البداية دورا بارزا ،

يحث الدول الاعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية على أن تقدم على وجه الاستعجال المساعدة الضرورية لدعم مشاريع ترمي الى تمكين المرأة من الاستمرار في المشاركة في اعادة بناء البلاد واستعادة الكرامة الوطنية .

#### ٥ - المرأة في مناصباتخاذ القرارات في أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ان المؤتمر الاقليمي الثاني لدمج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ،

ان يضع في اعتباره ان دياجة ميثاق الأمم المتحدة قد أعاد تأكيد ايمانه في " المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة " ،

وإن يلاحظ أن أغلبية الموظفين في مناصب اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة بصورة عامة وفي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بوجه خاص هم من الرجال ،  
واقتراعاً منه أن عدداً كبيراً من النساء مؤهلات تأهيلاً كاملاً لشغل مناصب عليا والاطلاع  
بمسؤوليات عامة ،

يوصى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بما يلي :

- ١ - أن يقوم باستعراض قائمة الموظفين في جميع المستويات ولا سيما في المستويات القيادية ،  
بنية ضمان تمثيل المرأة وتحقيق التوازن في توزيع الوظائف داخل المنظومة ؛
- ٢ - أن يتخذ تدابير ملائمة لتأمين التمثيل الحقيقي للمرأة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا  
اللاتينية وفي برامجها .

#### ٦ - مشكلة النساء اللاجئات

إن المؤتمر الإقليمي الثاني لدمج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا  
اللاتينية ،

ان يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ٣٣١٨ (د-٢٤) والقرار ٧ الذي اعتمد في  
الدورة السابعة والعشرين للجنة المعنية بحالة المرأة والمتعلق بحماية النساء والاطفال في حالات  
الحوادث والكوارث الدلبيعية والنزاعات المسلحة والكفاح من أجل السلم وتقرير المصير والاستقلال ،  
وحالة النساء والاطفال الذين يضطرون الى مغادرة بلدانهم بسبب الخوف الذي له ما يبرره من  
الإغتهاب القائم على المنصر ، أو الدين أو الجنسية أو الانتماء الى مجموعة اجتماعية معينة ، أو على  
الآراء السياسية ،

يوصى :

- ١ - بتشجيع وحماية الحقوق الأساسية للأشخاص المتضررين بهذه الحالات ، وبمعي تشكل مشكلة  
ملحة في المنطقة ؛
- ٢ - بتطبيق مختلف التوصيات والقرارات التي وضعتها في هذا الخصوص المنظمات الدولية  
المختلفة لانها تتسبب خاصة في إيجاد حل للمشاكل التي يلاقيها اللاجئون .